

الحوثيين والشراكة السياسية: المحدد الفكري والممارسات العملية



WWW.MOKHACENTER.ORG

✉ INFO@MOKHACENTER.ORG

🌐 @MOKHACENTER





مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560

تركيا - إسطنبول - برج إسطنبول - +905318883336

WWW.MOKHACENTER.ORG

@MOKHACENTER



الحوثيين والشراكة السياسية: المحدد الفكري والممارسات العملية

تقييم حالة

د. عادل الشجاع

عبدالله محمد

فبراير - شباط / 2023م

جميع الحقوق محفوظة

الفهرس

5	مقدمة:
7	الحوثيين والشراكة مع حزب المؤتمر الشعبي العام
8	سلاح الوسطاء:
9	الانقلاب على الاتفاقيات:
11	تغيير الصورة:
14	اللاعب على الهويات:
16	التحالف مع المؤتمر الشعبي العام:
18	تداعيات التحالف:
23	الخلاصة:
24	المحدد الأيديولوجي ورؤية الحوثيين للشراكة السياسية
25	مدخل:
26	نشأة جماعة الحوثي:
30	الأيديولوجيا الحوثية:
35	خصائص جماعة الحوثي، ونظرتها إلى السلطة:
41	الحوثيون وغياب المشروع الوطني:
42	مشروع الحوثيين السياسي:
44	الشراكة أم اللاحق:
46	دوافع الشراكة السياسية بين «الحوثي» و«المؤتمر»:
48	مراحل الشراكة بين جماعة الحوثي وحزب «المؤتمر»:
75	المؤتمر.. قيادة جديدة وشراكة غائبة:
81	الحوثيون واحتواء المؤتمر:
84	الخلاصة:

مقدمة:

تعيش اليمن في الوقت الحاضر معضلة عويصة، محورها الأساسي جماعة الحوثيين، ولا تتمثل تلك المعضلة في تمردها على سلطة الدولة، وشأنها حروباً ضدها كما هو الحال خلال الفترة (2004م- 2010م)، ولا على الثمر الذي قادته على السلطة الشرعية، واستيلائها بقوة السلاح على مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات في سبتمبر 2014م، ولا على انقلابها على التوافقات الوطنية الجامعة التي تضمنتها مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل (18 مارس 2013م- 25 يناير 2014م)، ولا على جزها اليمن إلى حرب داخلية وتدخّل عسكري خارجي لا زالت رحاها تطحن اليمنيين حتى اليوم (يناير 2023م)، وإنما على أس ذلك ومصدره، ونعني به نظرتها إلى السلطة، وتصورها لنظام الحكم.

فنظرة جماعة الحوثيين للسلطة وتصورها للحكم يستند إلى منظور اعتقادي ديني خاص بها، راسخ لديها، وإلى التزام مذهبي عتيق بأحقية فئة اجتماعية (فإن يطلق عليهم الهاشميون) بالحكم، وتحولهم إلى طبقة سياسية حاكمة في مقابل بقية الشعب الذين يمثلون -من وجهة نظرهم- طبقة محكومة، وإلى الأبد.

لقد أعاد هذا الاعتقاد الذي تبنته جماعة الحوثيين اليمن إلى مرحلة الاستقطاب المذهبي، كما كان عليه في الماضي، وانزلق بالبلاد إلى هاوية حرب داخلية، وتدخّل خارجي (منذ مارس 2015م، وحتى اليوم). والأكثر مرارة من ذلك، أنها توفر الأسباب والظروف لصراع ممتد وطويل.

ذلك التصور يُوَظِر لأمرٍ كثيرة؛ مِنْهَا رؤية الحوثيين للحياة السياسية والشراكة الوطنية، ونمط علاقاتهم مع بقية القوى السياسية والمكونات الاجتماعية، وهي رؤية تقوم على ما تتصوره حقها المقدس في العلو والانفراد بالسلطة، واقتناعها بأن ذلك يستوجب التضال والقتال، بل والتحايل والمخاتلة.

وبين أيدينا دراستين، أولاهما بعنوان: الحوثيين والشراكة مع حزب المؤتمر الشعبي العام»، تتناول قراءة لخلفيات الشراكة بين جماعة الحوثي وحزب المؤتمر الشعبي العام (جناح علي عبدالله صالح)، ومسارها، والتداعيات التي انبنت عليها، والمآلات التي انتهت إليها؛ وكل ذلك من وجهة نظر كاتبها، د. عادل الشجاع، وهو أحد قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام.

والدراسة الأخرى بعنوان: المحدد الأيديولوجي ورؤية الحوثيين للشراكة السياسية. تتناول مراحل نشوء جماعة الحوثي، وطبيعة الأيديولوجيا التي تحكمها، وأبرز الخصائص المميّزة لها، وموقفها من المشروع الوطني، وطبيعة مشروعها السياسي، ورؤيتها للشراكة السياسية؛ والأهم أنها أسقطت ذلك على تجربة «التحالف» الذي جمع جماعة الحوثي مع حزب المؤتمر الشعبي العام (جناح علي عبدالله صالح)، منذ عام 2016م. وكلا الدراستين -كما سيلحظ- القارئ تقدّم مؤشرات مخرّفة على حاضر اليمن ومستقبله، سببها الرئيس المعضلة التي تشكّلها الرؤية السياسية لهذه الجماعة، وهي ذات الرؤية التي دفع اليمنيون ثمنًا باهضًا لها منذ مئات السنين.

الحوثيين والشراكة مع حزب المؤتمر الشعبي العام

د. عادل الشجاع

عضو الأمانة العامة لحزب المؤتمر الشعبي العام

تتناول هذه الدراسة ما يُطلق عليه تجاوزا الشراكة بين المؤتمر الشعبي العام - جناح صالح - من جهة والحوثيون من جهة، في سياق التوافق المرحلي في الأهداف بعد سيطرة الحوثيين على السلطة، والتدخل العسكري لدول التحالف العربي، وتناقش هذه الدراسة الجوانب المختلفة لتخليّ الحوثيين عن الاتفاقيات التي يبرمونها مع الآخرين، وارتباط ذلك بمشروعهم القائم على أحقيّتهم بالحكم؛ وللوصول إلى ذلك فإنّ الاتفاقيات هي واحدة من أسلحة الحوثيين الإستراتيجية التي يستخدمونها في تعزيز قوتهم.

سلاح الوسطاء:

يستخدم الحوثيون إلى جانب الحشد القبلي، والدوافع السلالية، سلاح الوسطاء الذين من خلالهم يتم الوصول إلى اتفاقيات مضلّة سرعان ما يتم الانقلاب عليها، حينما يستشعرون عناصر القوة لصالحهم. فقد استخدموا الوسطاء خلال تمردهم في الحروب السّنة ضدّ الحكومة اليمنية، التي امتدّت من عام 2004م وحتى عام 2010م. وقد وظّفوا الوسطاء في دعمهم، والعمل لصالح تمديدهم، كما أنّهم

وظّفوا الاتفاقيات لتهيئة أنفسهم للانقراض عليها، وعلى خصوصهم، وإعادة ترتيب صفوفهم.



يوسف الفيشي



علي بن علي القيسي

وكلما كانت الحكومة اليمنية تقترب من تحقيق النصر على الحوثيين، كان الحوثيون يلجؤون إلى الوسطاء سواء من الداخل، المتمثل ببعض الرموز القبلية، أو من الخارج، وعلى الرغم من معرفة الحكومة اليمنية، والقبائل والقوى السياسية، بعدم التزام الحوثيين بأي اتفاق يعقدونه مع الآخرين، وأنهم سرعان ما ينقضون اتفاقاتهم بمجرد شعورهم بالقوة واختراق الخصم، إلا أن الجميع لم يتوقف يوماً عن القبول بهذه الخديعة السياسية التي قوّضت في نهاية المطاف الدولة وأضعفت القبيلة.

الانقلاب على الاتفاقيات:

جميع الاتفاقيات التي أبرمها الحوثيون مع الآخرين، كانوا يسعون بكل إصرار لقتلها، لأنهم لا يسعون إلى المشاركة في رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة، فهم لا يؤمنون بالنظام السياسي الجمهوري، ويعتبرون ثورة 26 سبتمبر، عام 1962م، انقلاباً على حكم الإمامة، التي تقوم على أحقية الهاشميين من ذرية فاطمة بنت محمد بولاية المسلمين وحكمهم، وفق سرديّة وصيّة النبي محمد بالولاية لعلي بن أبي طالب في واقعة غدير «خُم»، واعتباره خليفة من بعده، لصفات لا توجد إلا فيه، وأن الذين صرفوا الأمر لغيره قد ضلّوا وتسببوا في انحراف الأمة.

لقد استخدم الحوثيون الوسطاء، وعقد الاتفاقيات، لتحديد خصومهم، والاستفراد بهم واحداً بعد الآخر. وعلاقاتهم دائماً متوتّرة مع المحيطين بهم. فقد أشعلوا سلة حروب مع الدولة، كانت تتوقف عند كل منعطف يشعرون فيه بأنهم سيهزمون، فيلجؤون إلى الوسطاء، وإلى الحوار. وبمجرد استعادتهم قوتهم، وإعادة ترتيب صفوفهم، ينقلبون على الاتفاق.



فقد وقعوا مع الحكومة اليمنية عدّة اتفاقيات أثناء الحروب السّنة، كان أبرزها اتفاق الدّوحة، والذي نصّ على صلح عام شامل وكامل لمُدّة خمس سنوات.

ونصّ على تسليم الحوثيين جميع المنهوبات من المعدات المدنية والعسكرية، وإطلاق المحتجزين

من المدنيين والعسكريين، والالتزام بالدستور والقانون، وعدم الاعتداء على أراضي المملكة العربية السّعودية، ووقف إطلاق النّار، وفتح الطّرق، وإزالة الألغام، والنّزول من المرتفعات، وإنهاء التمرس في المواقع، وعدم التّدخل في شؤون السّلطة المحليّة.

ويقاس على ذلك بقيّة الاتّفاقيات الممتدة عبر الفترة الزمنية، إذ كان يتمّ نقض جميعها، والانقلاب عليها من قبل الحوثيين. و«اتفاق السّلم والشراكة» كان أبرز هذه الاتّفاقيات التي وقعها الحوثيون مع جميع المكوّنات السياسيّة اليمنية، والذي مثل غطاء لانقلابهم، وجعل دول المحيط الإقليمي والدول الرّاعية لـ«المبادرة الخليجية» والأمم المتّحدة تبارك هذا الاتّفاق وتعتبره خاتمة لهذه الأحداث.

تغيير الصورة:

يُغيّر الحوثيون صورتهم حسب السّياق والجمهور، بينما خطابهم لمؤيّدِيهم يعتمد على الوضوح الطائفي السّلافي، حيث يقدّمون أنفسهم على أنّهم الجماعة الأكثر نقاءً، والوحيدون على مسار الحقّ، ويصفون حروبهم بـ«المسيرة القرآنية»، بما يُوحى أنّ هذه الحروب مستمرّة، وأن بدايتها في اليمن ونهايتها في القدس في فلسطين. وهنا يجب التّمييز بين الخطاب الداخلي للحوثيين، وربطه بأفعالهم، وبين خطاباتهم الخارجية؛ فخطابهم الداخلي ينطلق من الولاء للقيادة والجماعة كقيمة أساسية.



محمد بن زايد



الملك عبدالله بن عبدالعزيز

هناك عوامل أخرى، بالإضافة إلى عامل الوسطاء ساعدت الحوثيين في إسقاط العاصمة صنعاء، في 21 سبتمبر 2014م، تمثّلت في حالة الحرب غير المعلنة ضدّ جماعة «الإخوان المسلمين»، ممثّلة في حزب

التّجمع اليمني للإصلاح، من قبل السعودية والإمارات، والتّقارب الأمريكي الإيراني فيما يتعلّق بمواجهة ما يسمّى «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشّام»، والمباحثات حول الملفّ التّووي الإيراني، إضافة إلى الصّراع بين القوى السياسية اليمنية التي استخدم معها الحوثيون سياسة التحالفات المؤقتة التي مكنتهم في نهاية المطاف من القضاء على خصومهم، الواحد تلو الآخر، وهذا ديدنهم في كلّ مرحلة من مراحل الصّراع التي خاضوها مع الحكومة اليمنية.

إنَّ الصُّورة المفضَّلة التي يقدِّم الحوثيون أنفسهم بها هي صورة الأقلية المعرَّضة للاضطهاد والنَّهْميش؛ وقد رُوِّجوا ذلك خلال احتجاجات عام 2011م، لجذب المعارضين للنُّظام إلى صفِّهم. كما قدَّموا أنفسهم خلال مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل كمؤمنين بالعلمانية، ومؤيِّدين لفصل الدِّين عن الدَّولة، وهذا التوجُّه يتناقض كئيبة مع تركيبتهم الأيديولوجية الدِّينية.



ففي مؤتمر الحوار الوطني، كان الحوثيون يخاطبون أعضاء المؤتمر خطابًا سياسيًا، في الوقت الذي كان جناحهم العسكري يقاتل السلفيين في «دماج»، بمحاظفة صعدة، تحت مبرر مكافحة

التطرُّف؛ فقدَّموا هذا الخطاب لأمريكا، والتي تحالفت معهم بالرَّغم من شعارهم المرفوع «الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام». وقد انتزع الحوثيون من مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل اعتذارًا لهم من قبل الحكومة اليمنية، عن الحروب السَّنة، وبهذا الاعتذار تحوَّلوا من جماعة متمرِّدة خارجة على الدَّولة إلى جماعة مظلومة من قبل الدَّولة.

يؤمن الحوثيون بأي شيء أكثر من إيمانهم بالتضامن مع حلفائهم. فمن غير المعقول أن يُسلم الحوثيون بالديمقراطية وهم يعتبرون «الإمامة» حقاً إلهياً خاصاً بأبناء علي بن أبي طالب، من نسل فاطمة، خاصة أن مذهبهم هذا لا يجعل للمجتمع أي خيار إلا القبول والتسليم بما هو مختار له من الله! لذا فهم لا يعتدّون بالخبرة أو المعرفة، ولا باختيار الناس ورضاهم، ويعتبرونها معايير مادية غير كافية لاستحقاق الإمامة، بل يعتمدون على المعايير «الإلهية» -بزعمهم- في الاختيار، فاختيار الإمام لا يكون إلا من الله -كما يزعمون!



وتهدف جماعة الحوثي -كما نصّت عليه دروس زعيمها حسين الحوثي- إلى استعادة ما تراه حقاً لـ«آل البيت» في ولاية أمر المسلمين، باعتبار ذلك واجب إلهي، وليس للناس

منه بد، ولن تستقيم الأمة إلا إذا اجتمعت تحت راية «آل البيت»، وذلك لا يتم إلا بعودة حق الولاية المطلق إليهم.

اللعب على الهويات:

لقد لعب الحوثيون على الهُويّات الفعّالة في ضوء الانقسامات والتنافسات العديدة، كما استفادوا من الحرب الباردة الخليجية، ومن رغبة الرئيس عبدربه منصور هادي -في حينه- في إضعاف الرئيس السابق له، علي عبدالله صالح، وإضعاف اللواء علي محسن، وحزب "الإصلاح" وقبائل حاشد. وفي كلِّ مرحلة كانت جماعة الحوثي تتأقلم من خلال تغيير تحالفاتها وهُويّاتها. فقد تحالفوا مع الحراك الجنوبي الذي يُطالب بانفصال الجنوب، وتبنّوا مطالبه الانفصالية، وتحالفوا مع "هادي" لكسر شوكة "الإصلاح"، وتحالفوا من قبل مع أحزاب "الألقاء المشترك" للإطاحة بنظام "صالح".

في عام 2014م، وبعد وصولهم إلى مدينة عمران، بدأوا في الترويج لأنفسهم بأنهم جماعة تحارب الفساد، وبعد دخولهم العاصمة صنعاء بدأوا بالترويج لأنفسهم بأنهم ضدّ تنظيم "القاعدة" و"داعش"، واستخدموا الحرب ضدّ "الإرهاب" ذريعة للتوسّع العسكري في بقية المحافظات اليمنية. وبعد تدخّل "التحالف العربي"، بقيادة المملكة العربية السعودية، في 26 مارس 2015م، قدّموا أنفسهم بأنهم حركة وطنية تدافع عن اليمن ضدّ "العدوان".

لقد انقلبوا على مخرجات الحوار الوطني الشامل، التي سبق لأعضائهم في المؤتمر الموافقة عليها، وبعد دخولهم العاصمة صنعاء فرضوا على السُّلطة الانتقالية والقوى السياسية "اتفاق السلم والشراكة"، الذي أصبح وثيقة سياسية تضاف إلى وثيقة الحوار الوطني الشامل.



وبالرغم من أن "اتفاق السلم والشراكة" لم يقدم أفكاراً سياسية تتعلق بالدولة وبطبيعة النظام السياسي، إلا أن بنودها ذات الطبيعة الإجرائية وضعت مخرجات الحوار الوطني الشامل تحت

رحمتها، وأضعفتها بصورة واضحة للتفسير الحوثي. وأخطر ما تضمنته وثيقة "اتفاق السلم والشراكة" بنداً ينص على مراجعة عضوية الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات الحوار الوطني، ومنحها الإشراف على لجنة صياغة الدستور، فأنتهت بذلك مخرجات لجنة تحديد الأقاليم. ومع ذلك تنص الحوثيون من بنودها، ولم يلتزموا بها، رغم أن الاتفاق فرض على السلطة الانتقالية فرضاً، وشكل تربة خصبة لزيادة هيمنة جماعة الحوثي عليها.

لقد جعل هذا الاتفاق الحوثيين الرابح الأكبر، فما نالوه في يوم واحد، من رئيس الجمهورية والأحزاب السياسية، لم يتمكنوا من فعله قبل ذلك خلال مسيرتهم، لا سيما أن الاتفاق مكّنهم من استكمال سيطرتهم على العاصمة صنعاء، وعلى مؤسسات الدولة ومعسكراتها.

يلجأ الحوثيون إلى إبرام الاتفاقيات للهروب من انكساراتهم العسكرية؛ وهو الأمر الذي استمر في جولات الحوار التي رعتها الأمم المتحدة في سويسرا والكويت ثم استوكهولم، والتي أنقذت الحوثيين من هزائم عسكرية محققة.

وقبل ذلك وبعده، أجز الحوثيون محادثات وحوارات متعدّدة مع السّعودية، في ظهران الجنوب، وفي الأردن، وفي عُمان، لكن كان ينتهي ذلك كلّه بانقلاب جماعة الحوثي عليه.

التحالف مع المؤتمر الشعبي العام:

تباينت كثيراً توصيفات المراقبين السياسيّين بخصوص التحالف بين المؤتمر الشعبي العام وجماعة الحوثي. فقد رأى فيه بعضهم خيانة عظمى، في حين رآه آخرون اختراقاً تاريخياً، ففي الواقع غير هذا التحالف في المعادلة الجيوسياسية، ومنح جماعة الحوثي فوائد بعيدة المدى.

ويرى المؤتمريّون بأنّ التحالف بين الحزب والجماعة لا يعتبر خيانة تاريخية للجمهورية، مستدلين على ذلك بـ«اتفاق السّلم والشراكة»، الذي وقّعه الأحزاب السياسيّة مع جماعة الحوثي، وقبل ذلك احتضان أحزاب «اللقاء المشترك» الحوثيين في مذيّعات جامعة صنعاء، في احتجاجات عام 2011م، فأحزاب «اللقاء المشترك» عملت منذ سنوات على تطبيع علاقاتها مع جماعة الحوثي. ووفقاً لذلك، يعتبر أصحاب هذا الرّأي أنّ التحالف بين «المؤتمر» والحوثيين خطوة طبيعية وعضوية في هذا المسار، بل إنّ أصحاب هذا الرّأي لا يرون في هذا التحالف خيانة لليمنيين، فقد سبق وتمّت التضحية بحقوقهم أمام تقدّم الحوثيين من دماج إلى عمران، ومن ثمّ إلى صنعاء، بمباركة رئيس الجمهورية، «هادي».

ويرى طرف آخر أنّ تراجع الدولة اليمنية مرّ بعدة مراحل، بدأت المرحلة الأولى مع مسار 2011م الذي فرض على اليمنيين التخلي عن النظام والقانون مقابل وعد ضبابي بدولة مستقبلية ستتخلّق من هدم شبه الدولة القائمة.



وبدأت المرحلة الثانية بدخول الحوثيين إلى مؤتمر الحوار الوطني دون أن يتحولوا إلى حزب سياسي، وحصولهم على اعتذار من مؤتمر الحوار الوطني عن الحروب السنية، والاعتراف بمظلوميّتهم على

الرغم من أنهم كانوا جماعة متمردة وخارجة على الدولة والنظام والقانون.

أما المرحلة الثالثة، فقد بدأت مع «اتفاق السلم والشراكة»، والذي فتح الطريق لتوسّع جماعة الحوثي، حيث وصل توسّعها ذروتها في إسقاط وزارة الدفاع؛ فبعد سقوط وزارة الدفاع كان ذلك إعلاناً لمرحلة جديدة، لعهد أصبح فيه بمقدور الحوثيين التدخّل علناً في مؤسسات الدولة والسيطرة عليها.

وتأتي المرحلة الرابعة، والتي دفعت باليمنيين إلى الهامش، متمثلة بتدخّل دولتي «التحالف العربي»، السعودية والإمارات، والذي عمل على حشد قطاع واسع من الرأي العام اليمني إلى جانب الحوثيين؛ فبتدخّل السعودية والإمارات بات اليمنيون لا يتحكمون بقراراتهم.

وكانت آخر المراحل متمثلة بتدالف المؤتمر الشعبي العام مع جماعة الحوثيين، وهو تحالف لم يكن موجهاً ضد اليمنيين فحسب، بل كان أهم مصدر لتعزيز القدرات العسكرية للحوثيين؛ فخلال التحالف بين «المؤتمر» والحوثيين سعى الحوثيون للترويج لأمرين، أولهما أن العدوان الحقيقي هو «التحالف العربي» وليس الحوثيين، والثاني أن الحوثيين لا يضمرون شراً للنظام الجمهوري.

تداعيات التحالف:

هذا التحالف بين «المؤتمر» والحوثيين حول الأعداء إلى أصدقاء والأصدقاء إلى أعداء، كما أنه عمق الفجوة بين «المؤتمر» وبقية الأحزاب السياسية، وأشاع ثقافة الحساسية نحو المؤتمريين والثورة منهم، لكي يصب ذلك في صالح زيادة رصيد أصدقاء الحوثيين؛ كما أنه ألحق مؤسسات الدولة بالقاطرة الحوثية، وصار المؤتمريون ظهيراً للحوثيين، أكثر منهم لليمنيين، وفي مقابل ذلك استعلى الحوثيون وضربوا بالشراكة عرض الحائط، وكان ذلك أوضح ما يكون في أمرين، هما:

1. اندفع الحوثيون في الاستحواذ على مؤسسات الدولة.

2. أقصوا ما تبقى من موظفي الدولة.

وفي حقيقة الأمر، فإن تحالف «المؤتمر» مع الحوثيين كان أهم مصدر للتخلي عن النظام الجمهوري، حتى وإن زعم المؤتمريون أنهم لم يتراجعوا عن الجمهورية، ولا عن أهداف ثورة «26 سبتمبر»، فالواقع يقول إنه لا يمكن الجمع بين الالتزام بالنظام الجمهوري والتحالف مع الإمامة في الوقت نفسه، فلا يجتمع الالتزام بحقوق الشعب اليمني مع فن يدقر ويشطب تلك الحقوق.



يحيى علي الراعي

مهدي المشاط

بتحالف «المؤتمر» مع الحوثيين كان الحوثيون قد وصلوا إلى المرحلة النهائية من تحويل انقلابهم على الدولة إلى وضع قانوني، بعد المرحلة الأولى التي

تمثلت بشرعة الانقلاب محلياً ودولياً، ب«اتفاق السلم والشراكة». ورغم كل ما قدّمه «المؤتمر»، أجهض الحوثيون هذا التحالف سريعاً، فيما ظلّ المؤتمريون مكابرين في الاستمرار بهذا التحالف، فأول خطوة أقدم عليها الحوثيون أنّهم أجهضوا حكومة «الإنقاذ» التي تمّ تخدير اليمنيين بها، ثمّ مضوا في الاستحواذ على رئاسة «المجلس السياسي الأعلى»، والذي يفترض أن تكون رئاسته بالتناوب بين الحزب والجماعة، الأمر الذي عنى نفس فكرة الشراكة.

ومع كلّ يوم يمر، كان يصبح حلم استعادة الدولة بعيد المنال، فيما بات اتفاق الشراكة بين الحزب والجماعة في غرفة الإنعاش في أفضل أحواله، بل إن إقصاء «المؤتمر» من رئاسة «المجلس السياسي الأعلى» أكدّ أن الشراكة ماتت ودُفنت، ولم يعد لها أيّ معنى سياسي أو غير سياسي.

لقد أثبت الحوثيون أنّه لا يمكن الاتفاق معهم، لأن مطالبهم تتعدّد وتنوّع بحسب احتياجاتهم للاتفاق، أمّا مرجعيتهم الدينية تظلّ واحدة لا تتغيّر، وهي المرجعية التي تؤجج الحروب وتكرّسها؛ فهم من الناحية العقدية لا يؤمنون بالنظام الجمهوري، ولا بالدستور أو القانون.

ومثلما انقلبوا على كل الاتفاقيات السياسية التي أبرموها مع أطراف متعدّدة، حينما كانوا يشعرون بأنهم لم يعودوا بحاجة لها، انقلبوا على حليفهم «المؤتمر»، وقتلوا رئيسه، ونكّلوا بقياداته، بعد أن قضوا حاجتهم منهم وسيطروا على القرار.

لم تتساءل الأطراف السياسية عن أسباب تخليّ الحوثيين عن اتفاقياتهم السابقة، ولم يسأل أيّ طرف نفسه ما إذا كانت الاتفاقيات التي لم تنجح مع غيره كيف لها أن تنجح معه؟! إنه من دواعي السخرية أن يذهب الجميع إلى نفس الفخّ وهم يعلمون علم اليقين بأن الحوثيين ينكرون النظام الجمهوري، وينكرون حقّ الشعب اليمني في اختيار حكّامه، ويرفضون المساواة الكونية، إذ هم يخضعون السياسة للمفاهيم والقيم الدينية خاصّتهم.

يرى الحوثيون أنّهم استجابة لوصية النبي محمد بالإمامة لعلي كخليفة من بعده، حسب زعمهم، ومن ثمّ فهم ينفذون وصية النبي وإرادة الله، وبالتالي فهم يخلطون بين الدين والسياسة، محوّلين ذلك إلى أيديولوجيا صلبة متكاملة، ويتحوّل سعيهم إلى السّلطة مسيرة قرآنية تبرّر لهم نقض العهود والمواثيق! ثمّ يحاولون من منطلقات الإمامة إقامة أساس غير ديني لجماعة فوق التاريخ والجغرافيا، ويفصلون بين الانتماء للطائفة والانتماء للشعب.



لقد بات الحوثيون مكشوفين كجماعة دينية وصولية، وعليه فإنّ على المؤتمر الشعبي العام، الحامل لمشروع النظام الجمهوري، أن يحنّ الخطى نحو فضّ الشراكة التي دعا إليها رئيس

الحزب، «صالح»، في الثاني من شهر ديسمبر عام 2017م، وقدّم حياته ثمناً لدعوته تلك. وعلى المؤتمر ألاّ يتسامح مع أخطار الإمامة، ولا يتحمّل كلفتها.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل نجحت عمليّات الاتّفاقيات المختلفة في إنتاج عقيدة الصالح مع جماعة الحوثي الانتهازية الغادرة، والتي لم تحترم شركاءها، ولم تلتزم بعهودها ومواثيقها؟

وللأسف فإنّ الاتّفاقيات المتتالية مع جماعة الحوثي منحتها الغطاء لتنفيذ خططها في ابتلاع مزيد من جغرافيا الجمهورية اليمنية منذ عام 2011م، خاصّة بعد خروج محافظة صعدة عن مركزية الدولة، ثمّ تلتها عمران، ومن بعدها صنعاء.

إن طبيعة الاتفاقيات التي تبرمها جماعة الحوثيين مع الأطراف اليمنية تتجاوز إقامة علاقات طبيعية مع الأطراف الأخرى، أو حتى إقامة نوع من التعاون؛ فقد اشركت المؤتمر الشعبي العام في خوض الحرب إلى جانبها، لكنها لم تشركه في قرار السلم، وهذا إلغاء جذري وشامل ومنهجي لتحويله إلى كمن من الأفراد في آلية الحرب، وبمعنى آخر فإن الشراكة مع «المؤتمر» في مفهوم الحوثيين هو تكريس لرأي الجماعة والانطلاق منه.

ومحصلة اتفاق المؤتمر الشعبي العام مع الحوثيين، والذي كان بهدف التقدّم خطوات نحو استرجاع مؤسسات الدولة، أنه زاد الأمر تعقيداً، فلا هو بالذي استعاد مؤسسات الدولة، ولا هو بالذي اقترب من الشرعية؛ بل إن ما وقع فيه «المؤتمر» هو التماهي مع الانقلابيين، حتى أصبح معهم في نفس الخندق، وقدم هدية لهم تكن للحوثيين في الحساب، إذ استثمروا هذا التحالف جيداً لإضفاء شرعية على مجمل مواقفهم وسياساتهم، مما تسبب في إحياء قضية الإمامة ومصادرة النظام الجمهوري.

الخلاصة:

نخلص مما سبق إلى أن مآلات جميع الاتفاقيات التي وُقعت مع الحوثيين كانت كارثية، بعد أن تورط الجميع في سلسلة من الإخفاقات والصفعات، حينما توهمت الأطراف أن الاتفاق مع جماعة الحوثي سيشكل مكاسب لها. ولا يوجد مبرر معقول لكل الآمال المتعلقة على صفقات بائرة تم إبرامها مع جماعة لا تؤمن بالشراكة، ولا تؤمن بالنظام الجمهوري، إذ هي تضرب النظام الجمهوري في الصميم، وتنال من الهوية اليمنية. وكل الاتفاقيات الموقعة معها كانت في صالحها، إذ هي تأخذ ولا تعطي. وإننا كيمنيين لا نقبل بعودة «الإمامة»، إذ إننا جمهوريون نكافح من أجل أن نكون مواطنين متساوي الحقوق، ونحارب مبدأ التمييز والظلم بأي صفة جاء، وممن جاء.

المحدد الأيديولوجي ورؤية الحوثيين للشراكة السياسية

عبدالله محمد*

* الاسم مستعار، لاعتبارات تخص الباحث

مدخل:

برزت جماعة الحوثي على مسرح الأحداث في اليمن خلال وقت وجيز نسبياً، واستطاعت التأثير بشكل ملحوظ على المشهد اليمني، وخلق واقع سياسي جديد، وبخاصة بعد نجاحها في الانقلاب على السلطة الشرعية، وفرض نفسها كسلطة أمر واقع، غير معترفٍ بها دولياً. وقد مرّت الجماعة، خلال مسيرتها الممتدة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وما سبقه من وجود ومسميات مختلفة، كحركة متوتبة للسلطة وتأسيس دولتها، وفق مفاهيمها العقدية والسياسية الخاصة بها، بتجارب عديدة من الاتفاقات والتفاهات والتحالفات، مع مختلف الأطراف والمكونات اليمنية، وصولاً إلى تحالفها الحالي مع حزب «المؤتمر الشعبي العام»، جناح صنعاء، والذي بدأ التحالف معه في عهد الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، بغرض إسقاط حكومة «الوفاق الوطني» وسلطة الرئيس المنتخب، عبدربه منصور هادي.

فهل يعكس تحالفها القائم اليوم مع حزب «المؤتمر» إيمانها بمبدأ الشراكة السياسية والتداول السلمي للسلطة وقبول الآخر المختلف معها عقدياً وسياسياً؟

وهل قدمت جماعة الحوثي أنموذجاً في العمل السياسي التعددي؟ وهل أسهمت في تطوير التجربة السياسية اليمنية وفق مفاهيم الديمقراطية التشاركية والتوافق السياسي؟

وما هي المنطلقات (المحددات) الأساسية التي انطلقت منها الجماعة في إقامة علاقة وتحالف سياسي مع حزب «المؤتمر»؟

وما هي الظروف الموضوعية والأهداف المشتركة التي حفزت كلا الطرفين لعقد هكذا شراكة؟ وما فرص نجاحها واستمرارها وبقائها صامدة في وجه التحديات الداخلية والخارجية؟

في هذا المحور سنعرض لتجربة جماعة الحوثيين في عقد التحالف والشراكة مع حزب «المؤتمر الشعبي العام»، وظروف وأسباب نشأة ذلك، والسيناريوهات المتوقعة لاحتمالات بقائه من عدمه، وسنجيب على تلك التساؤلات الملحة السابقة.

قبل ذلك، نجد من الأهمية بمكان الالتفات نحو جماعة الحوثيين، وسبر أغوارها من الداخل، والتفتيش في ظروف نشأتها، وفحص أيديولوجيتها الناظمة لعملها السياسي، وموقفها من مبدأ الشراكة.

نشأة جماعة الحوثيين:

مثل قيام ما يُسمى «الثورة الإسلامية» في إيران، عام 1979م، أهم العوامل التي ألهمت حماسة أصحاب المشروع الزيدي (الجارودي) في اليمن، فبدأ التحرك بشكل مدروس، في عام 1982م، على يد المرجع الزيدي، صلاح فليته، في محافظة صعدة، والذي اخذ يوفر الأجواء بصورة غير معلنة لإنشاء «اتحاد الشباب المؤمن» الذي ظهر في بداية التسعينات.



مجد الدين المؤيدي



محمد عزان



بدر الدين الحوثي

وفي عام 1988م تجدد النشاط (الفكري والحركي) بواسطة بعض الرموز الملكية التي نزلت إلى السعودية عقب ثورة 1962م، ثم عادت بعدها إلى اليمن؛ وكان من أبرزهم مجد الدين المؤيدي، وبدر الدين الحوثي، ويعدُّ هذا الأخير الزعيم المؤسس للحركة الحوثية والأب الروحي لها. بين عامي 1990م و1994م، تشكلت النواة الأولى لما سمي بـ«منتدى الشباب المؤمن»، على يد محمد سالم عزان ومحمد بدر الدين الحوثي وآخرين. وفي عام 1997م جرى تحويل الاسم من مدلوله الثقافي الفكري إلى المدلول السياسي، ليحمل مسمى «تنظيم الشباب المؤمن»، وتفرغ له حسين الحوثي، فيما برز والده كمرجعية عليا للتنظيم. عقب عام 2000م بدأ الانشقاق في صفوف المنتدى، وسيطر على إثره حسين بدر الدين الحوثي، ومعه عبدالله الزمامي، على التنظيم، فيما بدأ نشاط التنظيم يأخذ طابعاً عسكرياً، وذلك بين عامي 1999م-2004م، وخلال تلك الفترة حدثت أوسع عملية تغلغل في المرافق الحكومية وأجهزة الدولة المدنية منها والعسكرية. إجمالاً مرّت الجماعة منذ نشأتها بثلاث مراحل تاريخية، هي:

أولاً: مرحلة التأسيس والتكوين 1990م-2004م، وهي مرحلة إعداد تربوي تعليمي.

ثانياً: مرحلة المواجهة (الخروج المسلح) 2004م-2010م، واتسمت ببناء القدرات العسكرية.

ثالثاً: مرحلة التوسع والانتشار وصولاً إلى الانقلاب على الدولة وتكريس مفهوم (الولاية). وهي مرحلة تمتد من عام 2011م وحتى اليوم. ويذهب البعض إلى أن الحوثيين ليسوا حركة يمنية محلية، ولم يكونوا أبداً كذلك، بل كانوا جزءاً أساسياً من ثورة الخميني لقرابة أربعة عقود.

وتعمل بالكامل تحت قيادة إيران وسيطرتها. ويؤيد آخرون فكرة أنّ جماعة الحوثيين استندت في بداية نشوئها إلى المذهب الزيدي «الجارودي»، غير أنّ حسين الحوثي، ووالده من قبل، أدخلوا على هذا الفكر أفكاراً من المذهب «الأثنا عشري» ورموزه الدينية والسياسية، وإن لم يتحقق انتسابهم لهذا المذهب تاريخياً، جرى تحويل مذهب الإمام زيد في اليمن إلى مذهب «هادوي»، وتطور الأمر إلى غلبة المذهب «الجارودي» على زيدية اليمن، ثم جرى العمل من قبل الحوثيين على نشر المذهب «الأثنا عشري»، من منطلق إحياء الزيدية التي لم يبق منها سوى الاسم.

وتعود العلاقة بين رموز الزيدية والنظام الإيراني إلى عام 1979م، عندما زارت مراجع زيدية إيران، لتهنئة الخميني على إقامة دولة إسلامية. كما درست بعض الشخصيات الزيدية الفكر الشيعي الإيراني في مدينة «قم»، على أمل أن يتمكنوا من محاكاة الأساليب المستخدمة، في «الثورة الإسلامية» بإيران، في الداخل اليمني. خلال فترة التسعينيات، من القرن الماضي، فرّ حسين الحوثي ووالده إلى طهران، عبر السودان، أثناء حرب 1994م، لوقوفهم في تلك المرحلة مع «الحزب الاشتراكي اليمني» في توجهه للانفصال؛ وبعد عودته إلى اليمن عام 1997م، شرع في تدبير انقلاب على توجه «منتدى الشباب المؤمن»، إذ أخذ حسين الحوثي يُشكّل فصيلاً تابعاً له، تحت صفة «أصحاب الشعار». ووفقاً للحكومة اليمنية فإنه بعد عودة حسين الحوثي من إيران بدأ «أصحاب الشعار» في التدريب والأسلحة، وتخزين الأسلحة، وأصبح الفصيل أكثر نشاطاً بدءاً من عام 1999م.



وبعد بناء التّحصينات، وعمليات تسلّيح والتّدريب أضحى مستعداً لخوض غمار المواجهات المسلّحة. هكذا نشأت جماعة الحوثي بالأساس كتّنظيم مسلّح تحت عباءة «منتدى

الشّباب المؤمن»، وجاذبية فكرة الإحياء، متوسّلة الأفكار المذهبية الزّيدية، بهدف تحقيق غاية واحدة هي الوصول إلى السّلطة.

بداية العلاقة بين الحوثيين وإيران

عدد من الشّخصيّات الزّيدية درست الفكر الشّيوعي الإيراني في مدينة "قُم".

في عام 1979م، شخصيات مرجعية زيدية تزور إيران، لتهنئة الخميني بثورته

حسين الحوثي يُشكّل فصيل "أصحاب الشّعار" بعد عودته إلى اليمن عام 1997م.

حسين الحوثي ووالده يفران إلى طهران في تسعينات القرن الماضي

الأيدولوجيا الحوثية:

تلعب أيدولوجيا الحوثيين دوراً مهماً في تشكيل رؤيتهم الكلية داخل وخارج الجماعة، وعنها تنبثق تصوراتهم الشاملة، ليس في تحديد شكل ومهام دولتهم المتخيلة فحسب، بل وفي تحديد طبيعة علاقتهم بالآخر؛ ذلك أن الأيدولوجيا الإمامية بشكل عام من أقوى وأصلب الأيدولوجيات الدينية، وتمتلك موروثاً سياسياً وثقافياً مهولاً، على الرغم من كونها فكرة خرافية من أساسها.

من الناحية النظرية فإن الأيدولوجيا منظومة أفكار ترتبط بمصاحبة تكوين اجتماعي، أو تكوينات اجتماعية مختلفة، وذلك لتفسير وتبرير النظام الاجتماعي والسياسي القائم أو المقترح، في مرحلة تاريخية محددة. فإذا كان قائماً تدافع عنه، وإذا كان مقترحاً تسعى لبنائه. وهي تطرح آليات عملية حول كيفية المحافظة على النظام الاجتماعي والسياسي أو تغييره.

بمعنى آخر، فإنها «مجموعة القواعد التي تنظم كيف يتحرك الإنسان في السياسة، والأهداف التي يجب تبنيها وتدعيمها، والوسائل التي يجب استخدامها لتحقيق هذه الأهداف».

أما عن الوظائف السياسية للأيدولوجيا فهي كثيرة ومتعددة، ويمكن الإشارة إلى أهمها، وهي:

1. آلية لتبرير السلطة وممارستها. (تُستخدم من أجل إضفاء الشرعية على الممارسة السياسية للسلطة والدولة)
2. آلية أساسية لإدارة الصراع.
3. آلية للتعبئة والسيطرة.

ويعتقد الحوثيون أنَّهم من سلالة مصطفاة، تتميز بأفضلية عرقية، لها الحق في الحكم والتسلط على الناس؛ وأنَّ كلَّ من لا يُقرُّ بأفضليتها على الخلق فهو كافر بالله. كما يعتقدون أنَّهم وسلالتهم قرناء القرآن، والثقل الأصغر، وسفينة نوح، ونجوم أهل الأرض، وورثة الكتاب، والمطهرين من الرِّجس، والمصطفين بين الأمم. وهذه عقائد متوارثة في السلالة الهاشمية الهادوية، يقول عبدالله ابن حمزة، وهو أحد كبار الأئمة الهادوية، مادًّا سلالته ومخاطبًا الناس: «وإنَّ لله عبادًا اصطفاهم لدينه، وفضلهم على جميع بريته، واستخلفهم في أرضه، واستشهدهم على خليقته، هم عترة نبيه -صلى الله عليه وسلم-، المستحفظين بقيَّة النبيين، وسلالة خاتم المرسلين، هم في النَّاس منزلة الرَّأس من الجسد، بل بمنزلة العين من الرَّأس، فأطوهم من الجلالة حيث أطلهم الله سبحانه، واقتدوا بهم تسعدوا وترشدوا».



مرتضى المحطوري



أحمد بن يحيى



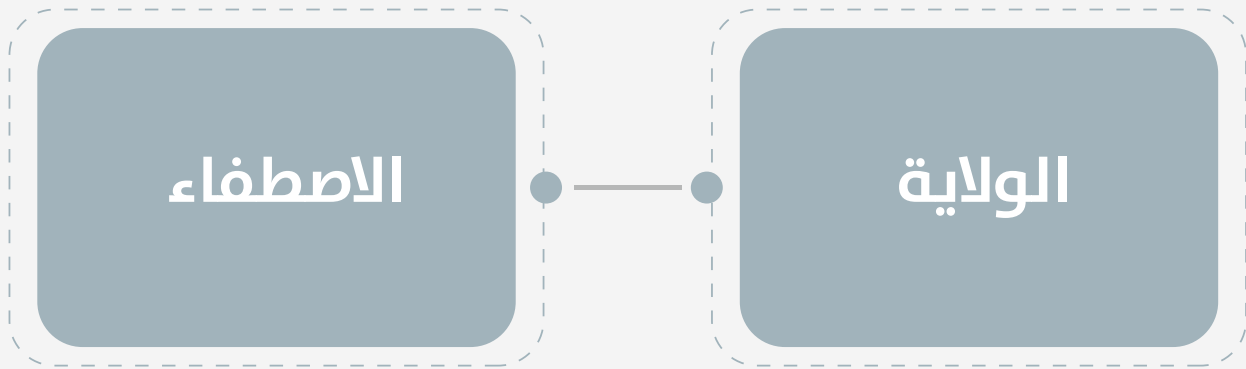
يحيى حميد الدين



بدر الدين الحوثي

وتفصح نصوص رموز جماعة الحوثي، القديمة منها والحديثة، المذهبية والحركية، عن أن الأيديولوجيا الحوثية هي عقيدة عنصرية، مغلقة في التطرف والغلو، تدعي التفوق العرقي السُّلالي، وترى لنفسها امتيازاً على الناس، وسُمواً عليهم، وهذه الأيديولوجيا تقوم على ركيزتين أساسيتين، هما: (الولاية) و(الاصطفاء). والولاية هي المعنى الاصطلاحي المذخف لمفهوم (الإمامة)، والتي هي إحدى تجليات نظرية «الحق الإلهي» في الحكم لسلالة تزعم اصطفائها وانتسابها لما يُسمّى «آل البيت».

مركبات الأيديولوجيا الحوثية



وتجهد جماعة الحوثيين في ترسيخ مفهوم (الولاية) في كل مناسبة، في محاولة لتثبيت نفسها في موضع الاستحقاق السياسي والديني لهذا المفهوم، وأنها الوريث الشرعي لولاية (البطنين) من «آل البيت» في اليمن، وصاحبة الحق الحصري في تمثيل الإسلام وإقامة دولته والحكم باسمه. يقول بدر الدين الحوثي، في رسالته الموسومة بـ(إرشاد الطالب إلى أحسن المذاهب): «والولاية بعد رسول الله لعلي ابن أبي طالب، بدليل حديث الغدير، وحديث المنزلة، ولم تصح ولاية المتقدمين عليه أبي بكر وعمر وعثمان، ولم يصح إجماع الأمة عليهم». ويضيف: «والولاية بعده [أي بعد علي] لأخبار أهل البيت الحسن والحسين، وذُرِّيَّتَهُمَا الأخيار، أهل الكمال منهم، ولا دخل للشورى في الرضى بحكم الله أو رده لأنه ما لهم من دونه من ولي ولا يشرك في حكمه أحدًا»¹.

وتؤكد الوثيقة الفكرية للحوثيين -الصادرة في 13 فبراير 2012م- ذلك المفهوم، فتقول عن الولاية: «وأن الإمام بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هو أخوه ووصيه أمير المؤمنين، علي ابن أبي طالب، ثم الحسن ثم الحسين، ثم الأئمة من أولادهما»².

على ذات المنوال يؤكد زعيم جماعة الحوثيين، عبدالمك الحوثي، على قضية (الولاية)، وأنه وعائلته يمثلون الافتداد الطبيعي لها، فيقول: «لأن الذي لا يؤمن بافتداد ولاية الرسول في الأمة، وبترها بترًا، وجعلها ولاية منحصرة على عهد النبي -صلوات الله عليه وآله،

1. انظر: أحمد محمد الدغشي، مستقبل الحركة الحوثية وسبل التعايش، مكتبة خال ابن الوليد، ودار الكتب اليمنية، صنعاء- اليمن، ط2012/م: ص-101 102.

2. انظر: نص الوثيقة الفكرية والثقافية للحوثيين، نشوان نيوز، في: 24/3/2012م، متوفر على الرابط التالي:

<https://shortest.link/8Qbv>



بلا امتداد صحيح يُعبّر عنها بالفعل، يُعبّر عنها بالحقيقة، هو ينظر إلى هذا الإسلام برؤية قاصرة»³. أمّا مؤسس الجماعة، حسين الحوثي، فيقول: إن «مفهومنا لولاية الأمر هو وحده الذي يمكن

أن يُحصّن الأُمَّة عن أن يَلِي أمرها اليهود»⁴.

وترى جماعة الحوثي، وفن يؤمن بفكرها، أنّها من سلالة طاهرة نقية، اختارها الله واصطفها من بين الناس من ذرية الإمام علي، التي يجعلونها امتداداً لذرية النبي -صلى الله عليه وسلم، ويُطلقون عليها «آل البيت» النبوي. وقد جاء في الوثيقة الفكرية والثقافية للحوثيين، حول مسألة الاصطفاء: «ونعتقد أن الله سبحانه وتعالى اصطفى أهل بيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم، فجعلهم هداة للأُمَّة وورثة الكتاب من بعد رسول الله إلى أن تقوم الساعة، وأنّه يهيئ في كلّ عصر من يكون مناراً لعباده، وقادراً على أن يقوم بأمر الأُمَّة، والنهوض بها في كلّ مجالاتها (إنّ عند كلّ بدعة تكون من بعدي يُكادُ بها الإسلام ولياً من أهل بيتي، موكلًا، يعلن الحق، ويؤوره ويرد كيد الكائدين، فاعتبروا يا أولي الأبصار)، ومنهجيتنا في إثباته وتعيينه هي منهجية أهل البيت عليهم السلام»⁵.

3. من خطبة عبدالملك الحوثي بمناسبة عيد الغدير، موقع أنصار الله، في: 31/7/2021م، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.ansarollah.com/archives/449930>

4. من خطب حسين الحوثي- أهمية مفهوم الولاية، موقع أنصار الله، في: 21/12/2002م، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.ansarollah.com/archives/448882>

5. انظر: نص الوثيقة الفكرية والثقافية للحوثيين، نشوان نيوز، مرجع سابق.

وعند حسين الحوثي أن ثقافة الإسلام للناس هي أن «يتبعوا كتب الله وورثة أنبيائه أعلام دينه»⁶. إن (الولاية) و(الاصطفاء)، وما ترتب عليهما لاحقاً من مسميات ك(الوصية) و(الخمس)، أدوات للسيطرة، جرى ابتكارها في مراحل تاريخية سابقة اتسمت بحدّة الصراع السياسي، والترويج لها كعقائد من أصول الدين ليسهل توجيه العقول والتحكّم بها، وسوقها راضية خلف أصحاب مشروع الهيمنة والاستفراد، ليحتكروا ليس السلطة السياسية فحسب، بل والسلطة الدينية كذلك.

خصائص جماعة الحوثي، ونظرتها إلى السلطة:

بعد تفحصنا للأيديولوجيا الحوثية، ومعرفة أهم ركائزها، ومدى تأثير البعد العقائدي في تشكيل رؤيتها الشاملة، الدينية منها والسياسية، يمكن أن نخلص إلى أهم خصائص جماعة الحوثي، والسمات المميزة لها، والتي يقوم عليها مشروعها السياسي (والذي سنأتي على ذكره لاحقاً)، وهي:

1. جماعة إقصائية:

اعتقاد الجماعة الراسخ بحقها «المقدس» في الحكم كامتياز مستحق لها، بمزاعم أفضليتها العرقية والسلالية، واصطفاء الله لها من دون الناس، يسوغ لها رفض كل صور الشراكة والقبول بالآخر. هذا الرفض يشمل الجوانب السياسية والفكرية والعقدية للآخر المختلف معها. لذا، فقد صادرت منابر مخالفيها الإعلامية، ومراكزهم الدينية، ومؤسساتهم الحزبية، وحظرت عليهم مزاولة أنشطتهم السياسية والفكرية، مكرّسة مبدأ «لا صوت يعلو فوق صوت الجماعة».

6. انظر: أحمد محمد الدغشي، مستقبل الحركة الحوثية وسبل النعاش، مرجع سابق: ص 179.

وهي طبقاً لنظريّة (الولاية) تؤمن بأنّ الآخر يجب أن يكون تبعاً لها، وفي خدمتها لا شريك لها.

2. جماعة تدميرية:

ما نعنيه بالجماعة التدميرية هي الجماعة التي تكون طبيعة سلوكها تدميرية في الاتجاهات الآتية⁷:
- تدمير العلاقة مع الآخر (الآخر المغاير، سواء كان فرداً أو جماعة أو مجتمعاً)؛



- تدمير الآخر (إلغاء حقّه في الحياة، وحقّه في المشاركة وإبداء الرأْي)؛
- تدمير الذات (فناء أعضاء الجماعة بتحويلهم إلى وقود لحروبها).

فالجماعة تشكّلت وفق عقيدة دينية شديدة الغلو والتطرّف، حاملة فكرياً تدميراً راسخاً، هو جزء من بنيتها العقائدية التي تجعل من تدمير الآخر (من منطلق الإشباع/ الإنجاز)، وتدمير الذات (من منطلق الحاجة/ الهدف)، وتدمير العلاقة مع الآخر (من منطلق التهديد/ الاستعلاء)، أساساً في إنتاج سلوكها⁸.

إنّ تدميرية الجماعة يتمُّ بنسق متواز بين اتّجاه إلى خارج الجماعة (الآخر)، واتّجاه إلى داخل الجماعة (ذاتها)؛ ولا نعني بالذات هنا الجماعة نفسها (كتنظيم وكيان)، بل ذات الأعضاء الذين ينزلقون للانتماء إليها.

7. عبدالرسول عداي، سيكولوجية الجماعة التدميرية.. قراءة في المصطلح، مجلة النبأ، العدد (78)، رجب 2005م، متوفر على الرابط التالي:

<https://annabaa.org/nbahome/nba78/029.htm>

8. انظر: المرجع السابق.

وهذا التدمير الموجّه إلى أعضاء الجماعة، يتمّ من خلال مسارين: «الأول جسديّ، حينما يتحوّل العضو إلى قربان لتحقيق أهداف الجماعة، والمسار الآخر عندما يتمّ إلغاء شخصية العضو وحاجته، وعلاقته مع الآخر، وعلاقته بالمحيط، ويتمّ بناء ذات خارجية عنه، هي ذات الجماعة»⁹.

وفي كلّ الأحوال، «ولكي تكون هذه المعادلة مقبولة يتمّ التركيز على الموت كمعادل موضوعي للحياة، فنرى الجماعة التدميرية تحوّل الموت في سبيلها إلى شيء مقدّس، وتغلّفه بصبغة دينية، فتعطي للموت مساحة أكبر من الحياة»¹⁰.

3. جماعة تكفيرية:

بحسب بعض الباحثين فإن «أكبر طائفة تكفيرية شهدتها العالم الإسلامي هي الطائفة الهادوية، منذ الهادي الرّسبي إلى آخر إمام». كما أن الحوثيين «يشتركون مع الاثنا عشرية



في تكفير منكري الإمامة، كونها من أصول الدين عندهم»¹¹.
ونجد إمام المذهب الهادوي يُكفر الصّابئة، وأهل السّنة، وكلّ من لا يؤمن بولاية علي، وبأنه أولى الناس بمقام رسول الله¹².

9. انظر: المرجع السابق ذاته.

10. انظر: المرجع السابق ذاته.

11. انظر حديث الكاتب والباحث زايد جابر لقناة بلقيس على: كفار ومنافقون.. هكذا تقاوت وتصف مليشيا الحوثي سكان مأرب، بلقيس نت، 22/2/2021م، متوفر على الرابط التالي:

<https://shortest.link/8r4g>

12. في مقدّمة كتابه (الأحكام): ج-38 1/36.

ثمَّ جاء حسين الحوثي ومضى -كأسلافه- في هذا التكفير، بالقول: «يرفضون ولاية الإمام علي، يرفضون ما تبلَّغهم به، ليسوا مستعدين أن يقبلوه، هذا هو الكفر، لأنَّ الكفر بكُلِّه إنَّما هو الرِّفْض»¹³. وترى (الوثيقة الفكرية والثَّقافية) للحوثيين أنَّ أيَّ اجتهاد أو تجديد لا يتَّفِق مع آرائهم وفكرهم، أو يخالف «آل البيت» -بزعمهم- مرفوض، بل هو مفسد للدين، لأنَّه يُعتبر خلافاً لمن أمر الله بطاعتهم¹⁴. وعلى هذا البعد التكفيري تقود جماعة الحوثي حروبها مع المخالفين، بناء على تأصيل مذهبي بأنَّ قَن يقاتلونهم مِنَ اليمينيين إنَّما هم كَفَّار ومرتدُّون.

4. جماعة ثيوقراطية¹⁵:

تجهد جماعة الحوثي في تصوير زعيمها بوصفه «علم الهدى»، من خلال السلوك المتَّبَع، وما يشيعه إعلامها عنه؛ وتسعى لتقديمه على أنَّه «الحاكم بأمر الله» و«ظُلُّ الله في الأرض»، و«مستودع علمه»، وأنَّه «سليل بيت النبوة» و«ابن رسول الله»؛ أمَّا المؤسَّس -حسين الحوثي- فيجري تصويره تارة بأنَّه «قرين القرآن»، وتارة «ناطق القرآن»، أو «شهيد القرآن».

وتقدِّم الجماعة نفسها بوصفها مُرسَلُ العناية الإلهية، وحاملة لوائها ورسالتها إلى النَّاس، وأنَّها النَّاطِق الحصري بـ«اسم الله»، والمخوَّلة بتأويل كتابه وتفسير شريعته، وهي وحدها من تمتلك الحقيقة.

13. في ملزمة له بعنوان: (لا عذر للجميع أمام الله): ص7؛ انظر: توفيق السامعي، تكفير الحوثيين لأهل مأرب، الإصلاح نت، في: 27/2/2021م، متوفر على الرابط التالي:

https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=7718

14. انظر: نص الوثيقة الفكرية والثَّقافية للحوثيين، نشوان نيوز، مرجع سابق.

15. الثيوقراطية تشير إلى الحكم الديني الذي يمنح القائد أو الرَّعِيم أو الحاكم صفة القداسة العليا في بعد ديني محض، حيث يستمد الحاكم سلطته من الله مباشرة. وقد جاء الإسلام لنقض هذه النظرية واستبدالها بالنظرية الشُّورية التي يستمدُّ الحاكم سلطته من اختيار الأمة ورضاها وتنصيبها له حاكماً وفق بيعة حرَّة، دون أي إضفاء من القداسة عليه.

هذا الخطاب التيوقراطي لا يمكن التعامل معه سياسيًا، ولا يُفسح مجالاً للسياسة لتعمل وفق خطاب دنيوي، لا يتعالى بها فوق المقدس. في حين أن مثل هذا الخطاب الأهوتي لجماعة الحوثي يتعالى بها فوق مستوى البشر، ويمنحها حصانة المقدس، ويجرف المنظومة السياسية برفتها، ويُخرجها من دائرة الفعل والتدافع إلى دائرة التلقي، ومن الشراكة إلى المشاركة والتبعية؛ لتغدو الجماعة بذلك مصدر إلهام وتوجيه فيما الآخرون مجرد متلقين عنها.

5. جماعة طائفية:

عمدت جماعة الحوثي إلى إحياء النزعة الطائفية من جديد، وهي من أخطر التحديات التي باتت تواجه المجتمع اليمني اليوم؛ فقد تصدّرت الهوية الطائفية كعنوان لمرحلة جديدة من الصراع، وشرعت في ممارسة سياسات طائفية تركز سلطتها على المجتمع، حيث قدمت الجماعة نفسها كمثل سياسي وحيد للطائفة الزيدية، وصادرت منابر المذاهب الأخرى، وشحنت جميع المنابر بخطاب طائفي يمجّد السلالة الهاشمية والطائفة الزيدية، ويشتع على المخالفين. وبالتالي، وفي سبيل تحقيق هيمنتها وسيطرتها منفردة قامت بـ:

- تعطيل كافة وسائل الإعلام المختلفة مع فكر الجماعة ومنهجها ومذهبها الطائفي.

- نزع الكثير من المساجد من أيدي التيارات الدينية الأخرى وفرض هيمنتها عليها، لبت عقائدها وفقهاها وخطابها الديني الطائفي.

- تغيير المناهج الدراسية، وفق رؤى طائفية تقدس رموزها وتكرس أفكارها وعقائدها.

- توظيف الاحتفالات والمناسبات لصالح أفكارها ورموزها الطائفية.

- استبدال العلم الوطني براية الجماعة الذي يحمل شعارها، والنشيد الوطني بالصرخة وعهد الولاء.

- صنع هوية جديدة للمجتمع، يجري الترويج لها باسم «الهوية الإيمانية»، وهي ليست سوى هوية طائفية للجماعة ومشروعها السلالي، لكنها تحاول تمريرها بغلاف ديني.

- إقحام المجال السياسي والاجتماعي بموروث ديني طائفي، يحمل كل أحقاد وثرات الطائفة التاريخية، لتجيش المجتمع حول سلطة الجماعة.

هذه الطائفية، بهذه الصورة التي تختصر الأمة في فئة مقدسة، والدين في مذهب، تحفز المنتميين إلى المذهب الزيدي على الانخراط في مشروع الحوثيين السياسي، بأبعاده العقديّة والفكرية والعسكرية. وقد تنبّه محمد محمود الزبيري¹⁶ إلى هذا التوظيف الذي يجري باسم المذهب، فقال: «إن الإمامة من أساسها فكرة مذهبية طائفية، يعتنقها من القديم شطر من الشعب، وهم الزيدية- الهادوية»¹⁷.

16. أديب وشاعر، ومصلح وناشر، أسهم في مناهضة الاستبداد والثورة ضد نظام الإمامة، وعيّن وزيراً للمعارف في أول حكومة للجمهورية بعد ثورة 26 سبتمبر 1962م، ثم عُيّن نائباً لرئيس الوزراء وعضواً في مجلس الثورة حتى استقال عام 1964م. وُلِدَ عام 1910م بمدينة صنعاء، وتُوفّي عام 1965م بتعرّضه لعملية اغتيال بمنطقة برط شمالي صنعاء. صدر له ديوان شعري، وقصّة أدبية، ورسائل سياسية.

17. أنور قاسم الخضري، الطائفية وفتيل الحرب الأهلية في اليمن، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (6)، يناير 2014م، متوفر على الرابط التالي:

<https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue006/pages/art08.aspx>

الحوثيون وغياب المشروع الوطني:

الولاء الوطني لدى جماعة الحوثي متلاش نتيجة عدم شعورها بالانتماء لليمن، تاريخياً وجغرافياً، فانتماؤها وولائها محصور للسلالة؛ لذا فهي لا تسعى لبناء دولة وطنية تتسع لكل اليمنيين، بل تعمل عن قصد على انهيار مؤسسات الدولة وبناء مؤسسات موازية خاصة بها.

ومن مظاهر غياب المشروع الوطني للجماعة:

- غياب مظاهر الدولة بعد سقوطها (دولة النظام والقانون).
- انحسار الدور الخدماتي للدولة في كافة مرافق الحياة، مثل: الصحة والتعليم والأمن.
- المتاجرة بحاجات الناس الضرورية (بترول- غاز- كهرباء)، والتي كان توفيرها من مهام الدولة، وإنعاش السوق السوداء التي تسيطر عليها السلالة.
- عدم التزام سلطة الحوثيين بدفع رواتب الموظفين.
- نهب مؤسسات الدولة، واستثمار بعضها لصالح الجماعة.
- مصادرة وتأميم قطاع واسع من مؤسسات وشركات القطاع الخاص لصالح الجماعة.
- تغيير مناهج التعليم لإعادة بناء جيل جديد ينتمي فكرياً وسلوكياً للجماعة، وينسلخ من ولاءه الوطني.
- كما لم تأل الجماعة جهداً في محو كل ما له علاقة بالتاريخ الحضاري لليمن، وأمعنت في تمزيق شمل اليمنيين ونسيجهم الاجتماعي، وأوجدت بينهم العداوة والبغضاء والتنافر، كي يظلوا حطباء لحروبها منشغلين بخلافاتهم عن قضاياهم الوطنية، وتأهين عن تحقيق ذاتهم ودولتهم التي يحلمون بها.

وفي المقابل انخرطت الجماعة في ولاء تام، وتحالف كامل، مع النظام الإيراني، ضد الشعب اليمني، إذ أنها انقلبت لا على السلطة الشرعية المنتخبة وحسب، ولكنها في 21 سبتمبر 2014م انقلبت على الاتفاق الوطني الذي صدر عن «مؤتمر الحوار الوطني الشامل»، الذي شهدته اليمن، وتجسّد في مخرجاته التي مثلت تطلّعات وآمال ومطالب الشعب اليمني بكلّ فئاته وشرائحه وقواه السياسية والاجتماعية والثقافية.¹⁸ هذا الخروج عن الإجماع الوطني، والارتقاء في أحضان المشروع الإيراني في المنطقة، أدّى إلى إقلاق دول الجوار الخليجية العربية، وتسبّب في تدخّل إقليمي لمواجهة الخطر الإيراني الذي بات يتهدّد إقليم الجزيرة العربية من بوابتها الجنوبية، خاصّة وأنّ جماعة الحوثيين أخذت تستمدّ أفكارها وأسلحتها وتدريبها وذخيرتها ومواقفها من النظام الإيراني.

مشروع الحوثيين السياسي:

تتعمّد جماعة الحوثيين إخفاء مشروعها الحقيقي، وتقوم بتغطيته بخطاب شعبي فضفاض، من قبيل الادّعاء بأنّ مشروعها هو مشروع النهوض بالأمة الإسلامية في مواجهة أمريكا وإسرائيل¹⁹؛ في حين أنّ مشروعها السياسي لا يتّجه لبناء دولة الشعب، بل لبناء دولة الجماعة الطائفية التي تميّز نفسها حتى عن أتباع المذهب الزيدي الذي تزعم انتمائها إليه.

18. انظر نصّ الوثيقة على موقع المبعوث الأممي الخاص باليمن، على الرابط التالي:

https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/ndc_outcomes_ar.pdf

19. انظر: عبدالناصر المودع، الحركة الحوثية.. مصادر القوّة وحدودها (2-2)، المصدر أونلاين، في: 7/9/2014م، متوفر على الرابط التالي:

<https://almasdaronline.com/article/61719>

ومن حيث المبدأ لا توجد قضية وطنية مُقنعة في طلب المشروع الحوثي، بل هي تفتقر للمشروع الوطني الجامع كما أسلفنا؛ ونتيجة لذلك لجأت لصناعة قضية بديلة أرادت منها شرعنة مشروعها الطائفي، وتسويقه باعتباره معبراً عن الأمة كلها وليس عن اليمنيين فحسب. وهو مشروع يضعونه في إطار التصدي لقوى الاستكبار العالمي، فكان شعار «الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل» يجعلها تبدو كأنها تحمل قضية مركزية كبرى، بينما هي في الواقع تحاول التغطية على خوائها الوطني.

ويقوم المشروع السياسي للجماعة على:

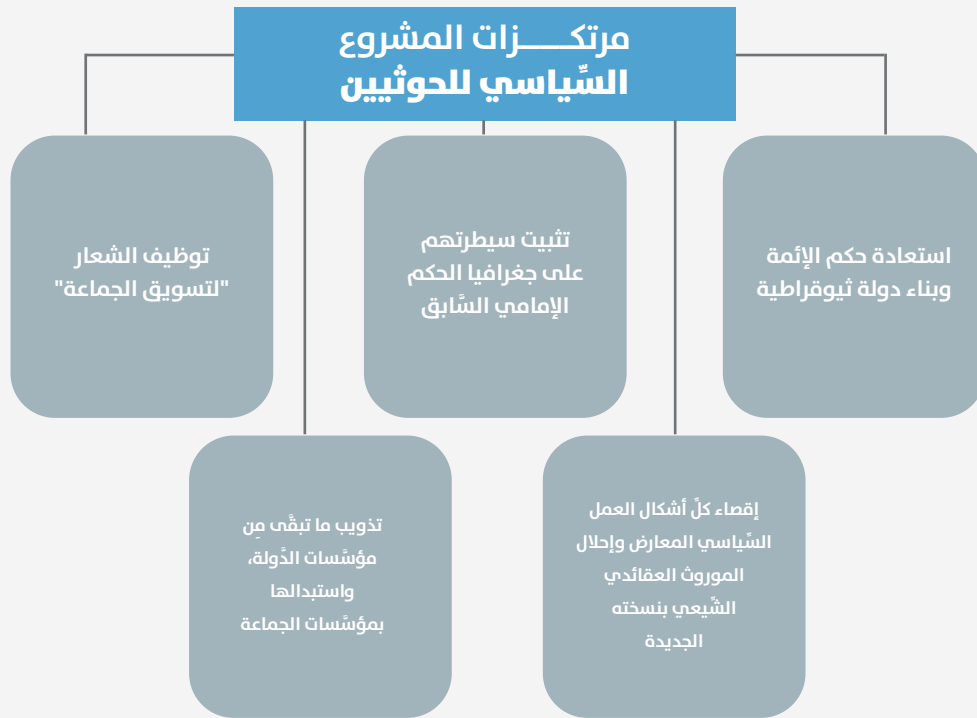
استعادة الحكم الإمامي، وإن بصورة مغايرة، وبناء دولة دينية ثيوقراطية، غير مدنية.

تثبيت سيطرة الجماعة على جغرافيا الحكم الإمامي السابق، باعتبارها منبع ورافد المذهب والطائفة، ومن ثم فهي لا تعترض على تشطير اليمن وقيام دولة جنوبية منفصلة.

إقصاء كل أشكال العمل السياسي المعارض، وكل التوجهات الفكرية والعقدية الأخرى، وإحلال الموروث العقائدي الشيعي بنسخته الجديدة مكانها، والعودة إلى نظام الحكم الشمولي وحكم الفرد المطلق في إطار الحكم الطائفي العائلي.

تذويب ما تبقى من مؤسسات الدولة، واستبدالها بمؤسسات الجماعة، وبناء اقتصاد مواز، وتأمين القطاعات العامة والخاصة، واحتكار الثروة بعد احتكار السلطة، والتلاعب بديمغرافيا السكان عبر إعادة توطين الموالين والأنصار في مناطق جغرافية محددة لبناء حاضنة شعبية، بالتوازي مع تنفيذ برنامج إفقار شامل للمجتمع وحرمانه من كل حقوقه.

استمرار توظيف شعار «الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل» في تسويق الجماعة، وتأجيج المشاعر، وجلب المؤيدين، كقضية مركزية بديلة عن القضية الوطنية الغائبة عن مشروعها السياسي.



الشراكة أم اللاحق:

من نافلة القول أن الإيديولوجيات لا تقوم إلا على إبادة مخالفيها، سواء كانت الإبادة مادية أم معنوية، أم الاثنين معاً. فالإيديولوجيات بطبيعتها صارمة، نافية للآخر، وإن ادعت القبول به. ويعتقد الحوثيون أنهم من سلاله مقدسة، فضلها الله على كل الخليقة، وبموجب هذا التفضيل -المزعوم الذي تعتقده- فإن على كل الناس طاعتهم، والخضوع لهم، والتسليم بحقهم في الحكم والتسلط²⁰؛ لذا ثمة محدّدان اثنان لجماعة الحوثي يحكمان نظرتهما للشراكة:

1. محدّد أيديولوجي: يركز على نظرية الولاية والاصطفاء السلالي. وتتضمن نظرة دونية للآخر تجعل منه مجرد تابع لا شريك.

20. ثابت الأحمدى، الإرهاب الحوثي سيرة ومسيرة، مرجع سابق: ص-27-38.

2. محدّد سياسي: ويكمن في حاجتها لشريك سياسي للتغطية على الانقلاب، وتسويق الجماعة داخليًا وخارجيًا تحت لافتة المشاركة السياسية، وعدم الاستفراد بالسلطة.

ومفهوم جماعة الحوثي للشراكة مع الآخر هو ترجمة عملية واقعية لمحدّداتها التي أشرنا إليها آنفاً، وهو يتبلور بشكل أساس حول «رفض الآخر، وعدم الاعتراف له بأيّ حقوق، وقصر دوره ومهمّته كتابع وظهير». وهذا المفهوم الضيق يتخذ المظاهر التالية:

1. تكريس صيغة المشاركة، وليس الشراكة مع الآخر، والفرق بينهما جوهرية؛ فالمشاركة تعني تبعية المشارك وقيامه بدور وظيفي محدّد في إطار رؤية الجماعة وسياستها العامّة، دون أن يكون المشارك صاحب قرار، فيما الشراكة تعني تقاسم القرار والسلطة، وهو ما ترفضه الجماعة.

2. رفض التداول السلمي للسلطة مع الشركاء، وتمسّكها بحقها المقدّس في الاستحواذ على كلّ شيء، وتجربتها في «المجلس السياسي الأعلى» مع حزب «المؤتمر الشعبي العام» هو مثال صارخ لذلك الرفض.

3. رفض العملية الديمقراطية أسلوبًا للتنافس، وطريقًا للوصول إلى السلطة والشراكة مع الآخر، كونها تتعارض مع عقيدتها الراسخة بحقها المقدّس في الحكم، والذي يحرم منازعتها فيه.

4. عدم إفساح المجال للتعددية السياسية والفكرية، ومصادرة حق الأحزاب في العمل السياسي المعارض، والاحتكام إلى أصوات الناخبين وفق عملية انتخابية حرة ونزيهة.

دوافع الشراكة السياسية بين «الحوثي» و«المؤتمر»:

مرّت تجربة الشراكة والتحاليف السياسي بين جماعة الحوثي وحزب «المؤتمر» بمرحلتين اثنتين؛ الأولى مع رئيس حزب المؤتمر، علي عبدالله صالح، والثانية مع حزب «المؤتمر» ذاته، عقب تصفية «صالح» من قبل شركائه الحوثيين. كما أنّ تجربة الشراكة مع «صالح» مرّت هي الأخرى بمرحلتين؛ الأولى سرّية والثانية علنية، هدفت الأولى لتقويض ثورة فبراير، فيما الثانية فرضتها ظروف «عاصفة الحزم»، فاتخذت شعار التصدي للعدوان.

وثمة عوامل ودوافع مختلفة وقفت -وتقف- وراء كلّ مرحلة من مراحل التحاليف والشراكة بين جماعة الحوثي وحزب «المؤتمر»، من أهمها ما يلي :

أولاً: طبيعة تركيبة حزب «المؤتمر» والجماعة، فقد تخلّق الحزب من رحم السلطة، وانتعش في حبرها، وكبرت شبكة مصالحه من خلالها؛ فهو ببساطة حزب سلطوي لا يمكنه التأقلم خارج السلطة، فيما جماعة الحوثي بالأساس منظمة عائلية مغلقة على نفسها، جوهر مشروعها السياسي الاستحواذ على السلطة، وبالتالي كان طلب السلطة القاسم المشترك للطرفين.

ثانيًا: يعدُّ حزب «المؤتمر» أكثر الأحزاب اختراقًا من قبل التيار السُّلالي الهاشمي، والذي لعب أدوارًا كثيرة من خلال وجوده الكثيف، ونفوذه الواسع، داخل أروقة الحزب ومفاصله التنظيمية، حتى أنه وصل إلى مواقع قيادية متقدِّمة داخل الحزب، عبر شخصيات نافذة؛ أمثال: يحيى المتوكل، يحيى الشامي، أحمد العماد، أحمد الكحلاني، طارق الشامي، إسماعيل الوزير وغيرهم. هؤلاء -وغيرهم آخرون- استطاعوا التسلُّل إلى مناصب رفيعة في «المؤتمر»، وخدموا مشروع الهاشمية السياسية-التي تعدُّ جماعة الحوثي أبرز تجلياتها- من مواقعهم التنظيمية داخل الحزب.

ثالثًا: كان حزب «المؤتمر» أحد أهم أدوات تيار الهاشمية السياسية في تمكينهم داخل سلطات الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، والتسلُّل إلى أهم مفاصلها المدنية والعسكرية والأمنية، وصولًا إلى الحلقة الضيقة المحيطة بصانع القرار السياسي.

هذا الوجود الكثيف للتيار الإمامي داخل أروقة نظام «صالح» سهَّل من عملية التقارب لاحقًا، بينه وبين جماعة الحوثي، ومع «المؤتمر» تاليًا، وأوجد الظروف الملائمة لإتمام ذلك التقارب والتحالف، على الرغم من ظهور أصوات معارضة له من داخل الحزب لكن تأثيرها ظل محدودًا.

رابعًا: لعبت التَّدخُّلات الخارجية، ومصالح الأطراف الإقليمية والدولية، دورًا إضافيًا في عملية التقارب والتحالف بين حزب «المؤتمر» وجماعة الحوثي.

فإيران وجدت من الأنسب الاستفادة من ثقل «صالح» وحزبه في الدولة العميقة، وبالأخص في الجيش، فأرادت توظيف ذلك لخدمة مشروعها، وتقوية مركزه السياسي والعسكري. والسعودية والإمارات وجدت أن تحالف (المؤتمر-الحوثي) هو السبيل الوحيد لاحتواء تداعيات الثورة الشعبية الصاعدة، وإجهاض مشروعها. والقوى الدولية رأت في تحالف الطرفين الحل الأمثل لمواجهة صعود تيار الإسلام السياسي في اليمن.

مراحل الشراكة بين جماعة الحوثي وحزب «المؤتمر»:

أولاً: مرحلة تحالف (الحوثي-صالح):

مرّت تجربة الشراكة بين الحوثيين والمؤتمرين بمرحتين، لكلٍ منهما أهدافها وظروفها السياسية الخاصة، وهما: المرحلة الأولى، وكانت خفية غير معلنة من الجانبين، وكان كل طرف ينتظر منها. ويمكن توصيفها بأنها كانت موجّهة ضدّ قوى ثورة فبراير، التي أخرجت «صالح» من الحكم. المرحلة الثانية، وكانت أكثر وضوحًا، واتخذت طابع العلنية، خاصة بعد نجاح تحالف (الحوثي-صالح) في إسقاط العاصمة (منعاه)، وتدخّل «التحالف العربي» بقيادة السعودية في اليمن لاستعادة «الشرعية». وكانت في ظاهرها لمواجهة ما سُمّي بـ«العدوان».



عبدالمالك الحوثي



محمد عبدالمالك المتوكل



علي عبدالله صالح

المرحلة الأولى (2011م- 2014م):

كان الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، قد أُخرج من السلطة التي ظلّ متشبّثاً بها لأكثر من ثلاث قرن، وكان على استعداد للتخالف لاستعادة سلطته التي كان قد قطع شوطاً لتوريثها، فجاءت أحداث ثورة 11 فبراير وأفسدت مشروعه، وهو ما أوغر صدره على الثورة الشعبية والقوى السياسية التي ساندتها. وكان هذا بعد ذاته أكبر دوافعه للتخالف مع الحوثيين، رغم يقينه أنهم تيار مناهض للجمهورية، ويسعى لإعادة حكم الإمامة على أساس طائفي.



لقد ظلّ «صالح» يتحين الفرص المواتية للانتقام من خصومه الذين أفسلوا مشروع التوريث، فسعى جاهداً لإفشال «حكومة الوفاق الوطني» التي تشكلت على إثر القبول بـ«المبادرة الخليجية»، رغم

أن حزب «صالح» نفسه كان شريكاً فيها بنصف الحقائق الوزارية (17 حقيقة)؛ فقد أراد إظهارها بشكل العاجز تماماً عن الماضي بتطلّعات الثورة، وتحسين معيشة الناس، لإقناع المواطن البسيط أن ثورته كانت نكبة عليه، وأنها لم تأتِ بأفضل من الحكم السابق، فيزيد سخط الناس ونقمتهم على الثورة والثوار، ويتأسفون على سقوط النظام السابق.

وقد عُرف عن «صالح» خبرته في إقامة تحالفات ذات صبغة تكتيكية؛ فالرجل لم يكن ذو بعد إستراتيجي، ولم يؤسس سياسته على التحالف الإستراتيجي، سواءً مع المكوّنات اليمينية السياسية والاجتماعية والدينية، أو حتّى مع الأشخاص، أو مع دول الجوار²¹. لذا لم يجد غضاضة في نسج تحالف تكتيكي مؤقت مع الجماعة التي خاض معها سنة حروب، خلال الفترة (2004م- 2010م).

في المقابل، دعت الضرورة والمصلحة جماعة الحوثيين لتأجيل ثأرها من «صالح» إلى وقت ليس ببعيد، في سبيل أن تحقق تمكّنها من دخول صنعاء وكسر قوّة الأطراف الأخرى المعارضة لها. لذا مثل تحالف (الحوثيين- صالح) تحالف الضرورة وتشابك المصالح بالنسبة للطرفين؛ والواقع أنّ كلّاً منهما استخدم الآخر كورقة لتعزيز مواقعه، فقد وحدتهما المصالح والعداء المشترك لثورة التغيير التي أرادت إعادة بناء جمهورية جديدة تدفن معها مشروع التوريث وحلم الإمامة في استعادة ماضيها.

بدأت ثورة التغيير الشعبية هدفاً مشتركاً لتحالف (الحوثيين- صالح)، والأطراف الخارجية الداعمة لهما. وعمل الطرفان معاً على مواجهة مشروع جمهورية اليمن الاتحادي، التي تمثّل في ركائزها خطراً وجودياً على مشاريع التوريث والاستفراد بالسلطة والثروة، لا سيّما بعد توقيع كلّ المكونات اليمينية على مخرجات «الحوار الوطني الشامل»، وأهمّ تلك المخرجات نظام الأقاليم²².

21. عاتق جار الله، علاقة صالح والحوثيين: تنسيق تكتيكي أم تحالف إستراتيجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، ديسمبر 2016م، ص:1 على الرابط التالي:

<https://shortest.link/8Rxr>

22. انظر: المرجع السابق: ص:1.

كما مثل البعد المذهبي والطائفي عاملاً آخر محفزاً للتقارب بين جماعة الحوثيين و«صالح»، إذ رأوا أن خروج مؤسسة الرئاسة عن الجغرافيا السياسية المذهبية التي حكمت اليمن، بين مد وجزر، لأكثر من ألف عام، سيكون بمثابة خروج نهائي لهم من المعادلة السياسية اليمنية، وسيحرمهم من الامتيازات الخاصة التي يوفرها لهم مركز الحكم. لذا فقد زاد انتخاب عبدربه منصور هادي، في 21 فبراير 2012م، رئيساً توافقياً لإدارة المرحلة الانتقالية، حسب «المبادرة الخليجية»، وهو القادم من جنوب اليمن، والذي لا يمت بأي علاقة مع المذهب الزيدي، وبقبائل شمال الشمال، من فرص التقارب بين جماعة الحوثيين و«صالح»، للعمل معاً للانقلاب على شرعيته²³.

كانت علاقة الطرفين -في تلك المرحلة التي سبقت إسقاط العاصمة- أقرب إلى التحالف منها إلى الشراكة؛ فرغم اتفاقهما على التصدي لعدو مشترك إلا أن حالة التوجس والترقب كانت سيّدة الموقف، وكان كل طرف يتوقع نكوص الآخر في أي لحظة.

وعبر تحالفه غير المعلن مع جماعة الحوثيين، نجح «صالح» إلى حد كبير في الانتقام من خصومه السياسيين الذين أطاحوا بحكمه، فإضافة إلى حزب التجمع اليمني للإصلاح، استطاع توجيه ضربة قوية للفرقة الأولى مدرع وقيادتها، والتي انحازت إلى صف الثورة، وحمى الثوار، وكانت أول من تعرض لخطة هيكلة الجيش، حتى تلاشى دورها، ومُحي اسمها تمامًا من الجيش اليمني. كما استطاع توجيه ضربة مماثلة لأبناء الشيخ «عبدالله بن حسين الأحمر»، حيث كان على خصومه معهم، ومثلوا داعماً قبلياً للثورة.

23. انظر: المرجع السابق: ص 6.



علي محسن الأحمر

عبدربه منصور هادي

وكان من نتائج التحالف غير المعلن بين جماعة الحوثيين و«صالح» السماح -بشكل تدريجي- بانتقال مؤسسات الدولة العميقة العسكرية والأمنية إلى أيدي حلفائه الجدد، الذين وجدوها فرصة مواتية لحرق المسافات،

والدفع بمشروعهم خطوة كبيرة للأمام؛ خاصة وأنهم تلقوا دعماً خليجياً كبيراً، قبيل اجتياحهم العاصمة (صنعاء)²⁴.

تحصل الحوثيون على المال من حلفاء غير مرأيين في الخارج، وعلى السلاح والعتاد المكثس في مخازن الدولة من حليفهم غير العلني في الداخل، وتحصلوا على الضوء الأخضر من القوى الدولية، بحسب تصريحات الناطق الرسمي لجماعة الحوثيين، محمد عبدالسلام، لدخول صنعاء، وفتح لهم الطريق لاجتياح العاصمة ليؤدوا المهمة التي أوكلت إليهم، بعد أن أعلنت الدولة وقوفها على الحياد أمام التمرد الحوثي المتسارع من «دماج» بصعدة، مروراً بمدينة عمران، وحتى اقتحام صنعاء.

سقطت صنعاء في قبضة جماعة الحوثيين، وأجبرت جميع القوى السياسية على توقيع ما سُمي حينها بـ«اتفاق السلم والشراكة»، برعاية المبعوث الأممي جمال بن عمر، ليكون الاتفاق فاتحة لتمكين جماعة الحوثيين من الانقلاب التام على السلطة لاحقاً.

24. بحسب تصريح مشهور للسياسي السعودي أنور عشقي، الذي ذكر ذلك في لقاء مع قناة «روسيا اليوم»، وأعاد ذكره على قناة الحوار النندنية.

وفي حين دعا الرئيس «هادي»، في حينه، إلى الشراكة مع جماعة الحوثيين لتطبيع الأوضاع في البلاد، اتهم حزب «المؤتمر الشعبي العام» «هادي» بمساعدة الحوثيين والتواطؤ معهم لإسقاط صنعاء، ومحافظة عمران من قبل²⁵.



كانت السمة المميّزة للتّحالف بين جماعة الحوثيين و«صالح»، في الفترة التي سبقت سقوط صنعاء، أنه ذو صبغة عسكرية، ومهام قتالية، أكثر منه عملاً سياسياً مشتركاً؛ وكان يبدو مقتصرًا على شخص «صالح» وبعض الموالين له، ولم يتأطر

ضمن اتّفاقيات سياسية، ومجلس تنسيق أعلن بين جماعة الحوثيين وحزب «المؤتمر». وبرغم وقوف حزب «المؤتمر» خلف «صالح»، باعتباره كان لا يزال رئيسًا للحزب، إلا أنه لم يكن للحزب -آنذاك- دور يُذكر في ذلك التّحالف.

لاحقًا حاول «المؤتمر» إبعاد تهمة التّواطؤ في إسقاط العاصمة ومؤسسات الدولة عن «صالح»، لحمايته من تداعيات المؤامرة والسقوط الكارثي للبلد، وتوجيه نغمة الشارع صوب الرئيس وتكشف فيما بعد أن حزب «المؤتمر» لم يكن قد تورط في تحالف «صالح» مع جماعة الحوثيين، في تلك الفترة التي سبقت سقوط العاصمة صنعاء، والتي تمتدّ لحوالي ثلاث سنوات، وأن «صالح» كان يتصرّف حينها بوحى من مصالحه وأهدافه الخاصة، بمعزل عن قيادة حزبه.

25. هادي يدعو إلى الشراكة مع الحوثيين، الجزيرة نت، في: 17/11/2014م، متوفر على الرابط التالي:



أضاع الحوثيون فرصة تاريخية بتجاهلهم الشراكة التي قدّمت لهم، من قبل الرئيس «هادي» وبقية الأحزاب السياسية، عبر التوقيع على «اتفاق السلم والشراكة»، إذ مثل الاتفاق اختباراً حقيقياً لنوايا الحوثيين تجاه القضايا الوطنية والسياسية، ومدى رغبتهم في الاندماج والتعايش، لكن الجماعة رفضت الشراكة مع القوى

السياسية لإعادة بناء البلاد على قاعدة التوافق السياسي والقبول بالآخر والتعايش معه، مفضلة - عوضاً عن ذلك - الاستئثار بالسلطة والقرار، لتكريس مفاهيمها الخاصة في الحكم. ورفض الشراكة مع الآخر سمة ملازمة لجماعة الحوثي، وسوف تتضح بجلاء مرة أخرى بإنهائهم شراكتهم مع حليفهم «صالح»، بطريقة دموية، لا تقييم وزناً للتحالفات، ولا تحترم الشراكة والاتفاقات.

لذا حافظت الجماعة على سلاحها ومليشياتها المقاتلة بشكل متمرد على الدولة، وعملت على فرض وجودها في جميع الوزارات وأجهزة الدولة، وبدأت في التمدد نحو بقية المحافظات، وخاصة الشمالية، لفرض سيطرة أوسع، وبدأت في محاصرة الرئيس «هادي» في قصره الخاص، وكذلك حاصرت رئيس الحكومة، د. خالد بنحاح، والتي تولت الأمر بعد استقالة حكومة محمد سالم باسندوة، على خلفية انقلاب سبتمبر.



وأخيراً، أرغمت الجماعة «هادي» على تقديم استقالته، وكذلك رئيس مجل الوزراء، وعطلت مجلس النواب عن الانعقاد وتوجّهت منفردة لإصدار «إعلان دستوري»، في 6 فبراير 2015م، وهو ما مثل انقلاباً عسكرياً

مكتمل الأركان، وجزّ البلاد إلى صراعٍ دامٍ بين السُلطة الشرعية، ممثلة في الرئيس «هادي» الذي فرّ من صنعاء متوجّهاً إلى مدينة عدن، وبين قوات تحالف (الحوثي- صالح) التي توجّهت لاقتحام المحافظات الجنوبية بشكل مسلح، واستهدفت القصر الرئاسي بعدن بالصواريخ وقصف الطيران.

المرحلة الثانية (2015م- 2017م):

دُشنت المرحلة الثانية من تحالف (الحوثي- صالح) بمشاركة حزب «المؤتمر» كطرفٍ مقابل في التحالف، إلى جانب رئيس الحزب، لمساندته وتقوية مركزه أمام الحوثيين. ففي مطلع شهر مارس 2015م، وقّعت قيادات مؤتمرية كبيرة على وثيقة تحالف مع جماعة الحوثي؛ وهي الوثيقة التي وصفها الزعيم القبلي، عبدالواحد القبلي، والذي يترأس فرع حزب «المؤتمر» في محافظة مأرب، بأنها «تحالف قذر، طبخ في دهاليز معتمة وغرف مظلمة، بعيدة عن توجّهات أعضاء وقواعد المؤتمر»، وذلك في رسالة وجهها إلى قيادة وأعضاء الحزب، مضيفاً بأن أغلب أعضاء اللجنة العامة



والأمناء العموم المساعدين لا يعلمون شيئاً عن هذا التحالف.²⁶ ورغم محاولة «صالح» إبقاء التحالف والشراكة بين الطرفين غير معلنة، إلا أن توجه «التحالف العربي» إلى تدمير منزله بحي حدة، بالعاصمة صنعاء، من خلال قصفه بالطيران، في 10 مايو 2015م، دفعه للإعلان من أمام ركام منزله الذي تعرض للقصف عن أنه إلى الآن لم يتحالف مع الحوثيين، لكنه سيقف معهم لمواجهة السعودية²⁷. وبهذا أصبح التحالف بين الطرفين أمراً معلناً وواضحاً ووثيقاً، إذ تماهى «صالح» مع جماعة الحوثي طوال مرحلة الحرب، إعلامياً وسياسياً وعسكرياً وشعبياً.²⁸

كان شعار المرحلة الثانية من التحالف «مواجهة العدوان»؛ ومرة أخرى وجدها الحوثيون فرصة مواتية لصنع قضية وطنية، وتحشيد الرأي العام اليمني حولها، لتحسين صورتهم الانقلابية، وإظهارهم كمدافعين عن التراب الوطني ضد العدوان الخارجي. ووجدوا أنفسهم مضطرين لتعزيز شراكتهم السياسية مع «صالح» وحزبه، لدرء مسألة استفرادهم بالسلطة والتغطية على صورة الانقلاب، وتسويقه داخلياً وخارجياً تحت عباءة الشراكة وتقاسم السلطة، وتخفيف حدة السخط الشعبي الرافض للانقلاب ولسلطة الجماعة.

كان تحالف الحوثي- صالح في مرحلته الأولى يخوض حرباً محلية لإسقاط الحكومة الشرعية، وقوى الثورة المؤازرة لها، أما في المرحلة الثانية بات يخوض حرباً خارجية، في مواجهة «التحالف العربي»، بقيادة السعودية.

26. قيادي في المؤتمر: التحالف مع الحوثي لا يعلم به أمناء الحزب، موقع اليمني الجديد، في: 8/3/2015م، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.alyemeny.com/news/1047#.YjhtfOrP3IU>

27. انظر: صالح يعلن ضمناً التحالف مع الحوثي عقب استهداف منزله، العربي الجديد، في: 10/5/2015م، متوفر على الرابط التالي:

<https://shortest.link/8Sr4>

28. عاتق جار الله، علاقة صالح والحوثي: تنسيق تكتيكي أم تحالف إستراتيجي، مرجع سابق: ص7.



وفي كلتا مرحلتي التحالف كانت الحرب أحد أبرز العناوين المعززة لتحالف الطرفين، والموحدة لهما في مواجهة الطرف الآخر، الداخلي أو الخارجي.

بالنسبة لجماعة الحوثيين كانت هناك حاجة إلى شريك سياسي، وظهير عسكري، لمؤازرتها في مواجهة «التحالف العربي»، كي لا تبدو مكشوفة، وحتى لا يظهر

التحالف وكأنه يخوض حرباً مشروعة ضد جماعة منقلبة، لذا أتاح دخول صالح وحزبه في شراكة معها تقديم الحرب بوصفها عدواناً على اليمن، لا حرباً عليها. كما أن الحوثيين كانوا قد وضعوا أيديهم على مؤسسات الدولة للنو، وتنقصهم الخبرة، فكانت الشراكة مع «المؤتمر»، ذو الخبرة الواسعة في إدارة مؤسسات الدولة التي لا تزال غالبيتها تحت تصرفه، مهمة لهم، فقد كانوا بحاجة إلى مزيد من الوقت لإعداد البدائل، وترتيب الوضع لإحكام قبضتهم على كل مفاصل السلطة ومؤسساتها المدنية والعسكرية. وعلى صعيد السياسة الخارجية احتاج الحوثيون إلى خبرة المؤتمر في إدارة العلاقات الدولية، وتمثيل سلطة الانقلاب في الخارج، فلم يكونوا ممارسين للعب في ميدان المجتمع الدولي.

على الجانب الآخر، وجد الرئيس «صالح» الفرصة مواتية لإعادة التموضع داخل أجهزة الدولة، مستغلاً قلة الخبرة لدى الحوثيين في إدارة شؤون الدولة للقيام من جانبه بهذا الدور والعودة التدريجية إلى السلطة، لكن الحوثيين كانوا مدركين لتلك الخطوة، وأجادوا التعامل معها من خلال وضع مشرفيهم على كل مرافق وأجهزة الدولة، وبخاصة تلك التي يديرها المؤتمر، ومنحوا المشرفين سلطات مطلقة، طغت على سلطات الوزراء والمدراء التنفيذيين.

كُرست استفراد الحوثيين بالسلطة والقرار، ما أدّى إلى تفاقم الخلافات بين الشركاء المتشاكسين، حيث شعر «المؤتمر» بأن دوره مقتصر على تحسين صورة الانقلاب في الوقت الذي يخسر مواقعه لصالح حليفه الذي يرفع شعار المشاركة وليس الشراكة، ويبدو أن «المؤتمر» اختلط عليه الأمر فلم يميّز بين الأمرين.

في الواقع، مع طول عام 2015م، ونشوب الحرب، كان حزب «المؤتمر» قد خسر المصالح التي كانت ترتبط بها كثير من قياداته، ودخل في مرحلة شلل تنظيمي شبه تام، وأصبحت قراراته وسياساته أكثر انحصاراً في «صالح» ومقرّبيه، تاركاً ساحته وجماهيره أمام جماعة الحوثي، كقوة فتية شاركته السلطة، ونخرت كل مقومات بقائه فيها.²⁹

في عام 2016م، انتقل تحالف جماعة الحوثي مع «المؤتمر» (جناح «صالح») خطوة متقدمة على طريق إعادة تأطير العلاقة بينهما، وتعزيز الشراكة عبر المؤسسات الرسمية والاتفاقات المعلنة، لتخرج الشراكة من دائرة التفاهات السرية، لتأخذ طابعها الرسمي وفق اتفاقات مكتوبة وملزمة. وعلى هذا الأساس تمّ الاتفاق بين طرفي التحالف على تشكيل مجلس حكم مشترك، تحت مسمى «المجلس السياسي الأعلى»، وأعقبه تشكيل حكومة جديدة باسم «حكومة الإنقاذ الوطني»، كما جرى تفعيل دور مجلس النواب، والذي كان مجمّداً عبر «الإعلان الدستوري»، الذي أصدرته جماعة الحوثي، في 6 فبراير 2015م.³⁰

29. توفيق الجند، حزب المؤتمر بعد صالح.. الخيارات الصعبة، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 19/9/2017م، متوفر على الرابط التالي:

<https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/5198>

30. انظر: نصّ «الإعلان الدستوري» للحوثيين، الجزيرة نت، في: 6/2/2015م، متوفر على الرابط التالي:

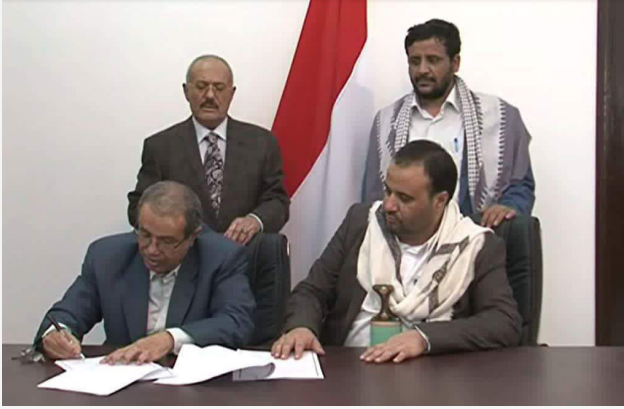
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015>

لقد أراد «صالح»، ومن خلفه جناح «المؤتمر» الموالي له، شراكة حقيقية في السُّلطة مع جماعة الحوثيين، وذلك في إطار مؤسسي، للحيلولة دون مراوغة الحوثيين، وتملُّصهم من استحقاقات الشراكة التي هي صفة ملازمة لهم. كان الحوثيون مضطرين -حينها- لمسايرة «المؤتمر» و«صالح» في ذلك، من خلال تلك المؤسسات الرسمية الجديدة التي أُعلن عن تشكيلها، لتأطير الشراكة وتنسيق المواقف وتوحيد الرؤى، في مواجهة «التحالف العربي» المساند لشرعية الرئيس «هادي»، وكانت لديهم مخاوف من احتمال تغيير موقف «صالح» وحزبه، وتركهم وحيدين على السَّاحة، في الوقت الذي يكتف «التحالف» من ضرباته عليهم.

كما أن «تراجع فرصة إبرام تسوية سياسية بين السعودية والحوثيين، وتزايد مخاوف الأخيرين في ظلَّ التحوُّل في ميزان القوَّة العسكرية لمصلحة خصومهم من جهة، وتراجع حاضنتهم الشعبية بسبب أدائهم في إدارة مؤسسات الدولة من جهة ثانية، دفعهم نحو هذا الخيار لا سيَّما أن الأمر سيكون أكثر خطورة بالنسبة إليهم لو تمكَّنت السعودية من استمالة صالح إلى جانبها. كلُّ ذلك اضطرَّ الحوثيين إلى تقديم تنازلات سياسية بصفحتها الأقل ضرراً بالنسبة إليهم»³¹.

31. انظر: عاتق جار الله، علاقة صالح والحوثيين: تنسيق تكتيكي أم تحالف إستراتيجي، مرجع سابق: ص 8.

ويمكن رصد شراكة الطرفين في المؤسسات التالية: المجلس السياسي الأعلى:



في 28 يوليو 2016م، جرى توقيع اتفاق للشراكة في السلطة بين جماعة الحوثي و«صالح»، يقضي بتشكيل مجلس سياسي مشترك، يحل محل رئاسة الجمهورية، ويتولى إدارة البلاد في النواحي

السياسية والاقتصادية والعسكرية³². وتضمن اتفاق الطرفين أن «تكون رئاسة المجلس دورية بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، وأنصار الله (الحوثيون) وحلفائهم، ويسري الأمر ذاته على منصب نائب رئيس المجلس»³³.

لقد كانت تجربة جديدة بالنسبة لجماعة الحوثي في تشكيل مجلس حكم يجمعهم للمرة الأولى مع خصمهم اللدود، علي عبدالله صالح، ويفرض عليهم تقاسم السلطة معه، بعد أن مهد لهم الطريق للوصول إليها.

وفي حين أراد «صالح»، وجناح «المؤتمر» الموالي له، الشراكة الحقيقية مع جماعة الحوثي، عبر المجلس، باعتباره أعلى سلطة لإدارة البلاد، أخفق الحوثيون مجدداً في السير بتلك الشراكة إلى مدها، إذ طغت لديهم نزعة التفرد والاستحواذ وإقصاء الشركاء، وظلوا متشبثين برئاسة المجلس السياسي، ورافضين منح «المؤتمر» فرصته برئاسة المجلس الدورية حسب الاتفاق.

32. توقيع الاتفاق الوطني السياسي بين المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وأنصار الله وحلفاؤهم والقاضي بتشكيل مجلس سياسي أعلى لإدارة البلاد وفقاً للدستور، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، الخاضعة لسلطة جماعة الحوثي، في: 28/7/2016م، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.saba.ye/ar/news434879.htm>

33. المرجع السابق نفسه.

ولم يستطع «المؤتمر»، ولا «صالح»، الضُّغط على شركائهم للالتزام بالاتِّفاق الموقع معهم، كما لم يستطيعوا الانسحاب منه، وظلَّت شركائهم حبراً على ورق، فقد نكص الحوثيون عنه وضربوا به عرض الحائط.

حكومة الإنقاذ:

شعر الحوثيون بحاجتهم لتعزيز الجبهة الداخلية، سياسياً وعسكرياً، في مواجهة «التحالف» الداعم لشرعية الرئيس «هادي»، وكان «صالح»، وحزب «المؤتمر» الموالي له، مصدرًا مهمًا لرفد جبهاتهم بالمقاتلين، لكنَّ الطريق إلى ذلك يتطلَّب مزيداً من توثيق العلاقات بين الجانبين، وإقناع «صالح» وحزبه بأنهم شركاء في الدفاع عن الدولة التي تتعرَّض لعدوان خارجي.

ومع أنَّ الاتفاق على التَّشارك في سلطة الأمر الواقع جاء وفقاً لتحالف قوي بين «صالح» وجماعة الحوثي، فإنَّ ذلك لا يعني توكُّد غاياتهم منه؛ فقد اضطرَّ الحوثيون إلى المضي في هذا الخيار لمحاولة الضُّغط على السعودية، ودفعها إلى بناء تسوية سياسية معهم، وجذب «صالح» إلى جانبهم إذا مضت الرِّياض والأطراف اليمينية المتحالفة معها.

في مسار الحسم العسكري، خاصَّة أنَّهم باتوا أكثر إنهاكاً من أيِّ وقت مضى، وفي الوقت نفسه فإنَّ هذا المسار يؤمِّنهم من إمكانية انقلاب «صالح» عليهم.³⁴

34. انظر: عاتق جار الله، علاقة صالح والحوثي: تنسيق تكتيكي أم تحالف إستراتيجي، مصدر سابق: ص 9.

وقد بدأ أن «حكومة الإنقاذ»³⁵، التي أُعلن عنها في 28 نوفمبر 2016م³⁶، ستعزز التحالف بين جماعة الحوثيين و«صالح» ومن ورائه الجناح الموالي له في حزب «المؤتمر»، وتعيد ترتيب موضوع الشراكة بينهم، وتفسح المجال لشراكة حقيقية بين الجانبين، بمنح المؤتمر حصته في تقاسم السلطة وإدارة شؤون الدولة؛ وهذا ما كان يعول عليه «صالح» وحزبه، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث، وظلت مشاركة حزب «المؤتمر» شكلية منزوعة الصلاحيات، فكل الصلاحيات تركّزت بيد المشرفين الحوثيين الذين لا صفة رسمية لهم تخولهم ممارسة مثل تلك الصلاحيات المطلقة.

- مجلس النواب:



في 14 أغسطس 2016م، منح مجلس النواب (الخاضع لسلطة جماعة الحوثيين بصنعاء)، ثقته لـ«المجلس السياسي الأعلى»، المكوّن من (10) أعضاء مناصفة بين جماعة الحوثيين وحزب «المؤتمر»؛ ومن ثمّ أدّى اليمنيون

الدستورية أمام أعضاء مجلس النواب (ومعظمهم من حزب المؤتمر الشعبي العام).

35. تشكّلت هذه الحكومة برئاسة القيادي المؤتمري، د. عبدالعزيز بن حبتور، وضمت (42) وزيراً، وتسلم حزب المؤتمر فضلاً عن رئاسة الحكومة وزارتي الداخلية والخارجية، فيما تسلمت جماعة الحوثيين حقيقتي الدفاع والمالية. وقد أدت اليمن الدستورية أمام «المجلس السياسي الأعلى»، التابع للحوثيين، في 29 نوفمبر 2016م. انظر: الحكومة اليمنية تؤدى اليمن الدستورية، قناة العالم، في: 29/11/2016م، متوفر على الرابط التالي:

<https://shortest.link/8-ks>

36. المجلس السياسي الأعلى يقرّ تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، الخاضعة لسلطة جماعة الحوثيين، في: 28/11/2016م، متوفر على الرابط التالي:

<http://bit.ly/2hQkXM8>

وحسب مصدر برلماني فقد بلغ عدد الذين حضروا (140) عضواً، من إجمالي (301) هم قوام مجلس النواب اليمني، فيما يشترط بموجب المبادرة الخليجية التوافق للانعقاد أو المصادقة على القرارات، وليس الأغلبية.³⁷ وقد اجتمع مجلس النواب ذلك الأول منذ انقلاب جماعة الحوثي، في 21 سبتمبر 2014م، في خطوة مثلت دعماً لجماعة الحوثي، وتحدياً للسلطة الشرعية. وفي أثناء الجلسة، رتب رئيس المجلس، يحيى علي الزاعي، في مستهل كلمته بجميع الحاضرين، مؤكداً أن «المجلس -وفقاً لمهامه الدستورية- مسئول عن اليمن بكافة محافظات»، ودعا أعضاء المجلس الموجودين «خارج الوطن» إلى «مراجعة مواقفهم السابقة»، قائلاً: «إن الأيدي ممدودة لهم لشغل مقاعدهم بالبرلمان»، مشدداً على «أهمية لم الشمل»، وعلى أن «اليمن يتسع لكافة أبنائه»³⁸.

وقد مثل هذا التوجه -من وجهة نظر الحلفاء بصنعاء- إلغاءً لشرعية الرئيس «هادي»، ونقلًا لصلاحياته إلى هذا «المجلس السياسي الأعلى»، للشروع بإجراءات تشكيل حكومة جديدة أحادية الجانب، في انقلاب جديد على السلطة «الشرعية» (المعترف بها دولياً).

- تصاعد الخلافات بين الطرفين:

كانت حالة الشك والتوجس، وانعدام الثقة، هي السائدة بين طرفي التحالف. وظل كل طرف في حالة ترقب وحذر من غدر الآخر وانقضاه عليه. ويبدو أنهم كانوا في سباق مع الزمن لتخلص كل طرف من الآخر.

37. انظر: اليمن: المجلس السياسي الأعلى يؤدي اليمين الدستورية في البرلمان، فرانس 24، في: 14/8/2016م، متوفر على الرابط التالي:

<https://shortest.link/8-oj>

38. المرجع السابق نفسه.

وقد شهد عام 2017م ذروة الخلافات بين شريكي السُّلطة، وأتَّهام بعضهما البعض بنسج المؤامرات، وهو العام الذي شهد الإطاحة بـ«صالح»، وتصفيته من قبل حلفائه الحوثيين، الذين ظنَّ أنه قادر على استخدامهم، لكنَّهم كانوا أبرع منه في استخدامه.

ظهرت النُّيَّات الحقيقية لجماعة الحوثي تجاه «صالح» عندما دعا، في أغسطس 2017م، إلى مهرجان كبير بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيس الحزب؛ فلَبَّت جماهير غفيرة من صنعاء ومحيطها نداء «صالح» وقتذاك، وتوجَّهت إلى ميدان السَّبَّعين، في العاصمة صنعاء، للمشاركة في المهرجان.

لكنَّ جماعة الحوثي منعوا «صالح» -تحت التهديد- من إلقاء الكلمة التي كان من المفترض أن يلقيها في المناسبة، ورضخ «صالح» لطلبهم، واكتفى بإلقاء كلمة قصيرة أعطوا موافقتهم المسبقة على فحواها.



وعندما انفضَّ المهرجان سارع الحوثيون إلى إقامة حواجز في داخل الحي الذي يُقيم فيه «صالح»، ليؤكدوا له أنَّهم يسيطرون تمامًا على صنعاء، وأنَّه لا مجال لأيِّ تقاسم للسلطة بينهم وبينه.³⁹

39. هل ستكون دموية؟ فض الشراكة بين صالح والحوثي.. ودخول الأزمة اليمنية مرحلة جديدة، موقع كتابات، في: 22/10/2017م، متوفر على الرابط التالي:

<https://shortest.link/8t9R>

قبيل مهرجان «المؤتمر»، كانت الأجواء شديدة التوتر بين الجانبين، وظهرت مؤشرات قوية على أن الأوضاع تتجه نحو الصدام المسلح؛ وكان «صالح» قد أعلن استعداده لفك التحالف مع جماعة الحوثيين في حال استمرار الخلافات معهم، خاصة بعد خطاب تصعيدي لزعيم الجماعة، عبدالملك الحوثي، هاجم فيه شريكه حزب «المؤتمر»، قائلاً: إن جماعته «تتلقى طعنات من الظهر»⁴⁰.



حاول «صالح» حينها لملمة الموضوع، والتهدئة مع جماعة الحوثيين، ودعا فن وصفهم بالعقلاء والشخصيات السياسية إلى إزالة «سوء الفهم»، والابتعاد عن التوتر الذي لا يخدم سوى دول «العدوان»، ومن يقف معها، في إشارة إلى «التحالف العربي»⁴¹.

وفي أكتوبر 2017م، وجّه أمين عام حزب «المؤتمر»، عارف الزوكا، رسالة رسمية إلى جماعة الحوثيين، يهدّد فيها بإنهاء الشراكة معهم، بعد اتّهامهم بممارسات ترهيبية وفكرية غير مسؤولة، بحق قيادات ورموز وأعضاء الحزب.

40. الحوثيين يتهم حلفاءه «بطعنه في الظهر»، الجزيرة نت، في: 19/8/2017م، متوفر على الرابط التالي:

<https://shortest.link/8Syv>

41. المرجع السابق.

وندّد بما أسماه «تصرّفات سلبية كبيرة»، من طرف الحوثيين، بينها الانفراد بإصدار القرارات، واقتحام وزارات المؤتمر، والإصرار على إهانة الوزراء، مؤكّداً على أنّ ذلك مؤشّر ودليل قاطع على عدم وجود رغبة حقيقية لدى الحوثيين في استمرار الشراكة إلّا في إطار سيطرتهم الكاملة. وأرفق أمين عام «المؤتمر» برسالته كشفًا بأسماء (44) شخصًا من قيادات جماعة الحوثي والضّحفيين التابعين لها، الذين يهاجمون «صالح» وقيادات حزبه، مؤكّداً على أنّ هذه العناصر لا يمكن أن تتجرأ فيما تكتبه وتنشره دون موافقة من القيادة العليا للحوثيين.⁴²

من جانبها سارعت جماعة الحوثي إلى الردّ على تهديدات «المؤتمر»، حين لوّح بإنهاء الشراكة، بالقول بأنّ هذا التحالف لا يُشرفها، مبادلة إيّاه الاتّهامات ذاتها بالتعطيل والعرقلة؛ ومضيفة -في رسالة نشرتها وسائل إعلام حوثية: «نحن كذلك لا يشرفنا البقاء في مسئولية صورية، تعجز عن إصلاح أبسط الاختلالات». كما شنت وسائل الإعلام التابعة للجماعة هجوماً عنيفاً على «صالح»، وطالبت بـ«قتله وشنقه»، واتّهمته بالخيانة؛ كما جاء في قناة الحوثيين الرّسمية (المسيرة)، التي وصفت «صالح» بالخيانة والعمالة، واتّهمته بمحاولة الهروب إلى خارج اليمن.⁴³

في أواخر نوفمبر 2017م، كانت كلّ المؤشّرات تؤكّد على قرب الضّدام والمواجهات المسلّحة بين الحليفين والشريكين، فقد كانت الاستعدادات جارية من قبل الجانبين لإعلان ساعة الضّفر.

42. انظر: هل ستكون دموية؟ فض الشراكة بين صالح والحوثي ودخول الأزمة اليمنية مرحلة جديدة، موقع كتابات، مرجع سابق.

43. المرجع السابق.



عارف الزوكا

وقد ذكرت تقارير أن قياديين من حزب «صالح» وزَّعوا منشورات على أنصارهم، طالبتهم بحمل السلاح، والاستعداد لمواجهة مع جماعة الحوثيين، كما وصف الحزب الحوثيين بأنهم «مرتزقة وتجار حروب»، وقال: إن «جماعة (أنصار الله) الحوثية تقوم بعمل انقلابي يقوِّض الشراكة، ويضعف مؤسسات الدولة»، واتهم البيان الحوثيين «بالانتشار حول مساكن، وممتلكات خاصة بأفراد من عائلة صالح، وقيادات من حزب المؤتمر».⁴⁴

لقد كان من أبرز الأسباب التي وقفت خلف تدهور العلاقة بين الطرفين، انكشاف نوايا كلٍّ منهما تجاه الآخر، وما تحمله تلك النوايا من تهديد وجودي سياسي، رغم تعاونهما قبلياً وحزبياً وعسكرياً وإعلامياً، على إسقاط صنعاء، في 21 سبتمبر 2014م.

وفي حين اعترضت جماعة الحوثيين على جملة من ممارسات «المؤتمر»، التي عدوها شكلاً من أشكال التصعيد، أو باباً للخلاف معه، اعترض «المؤتمر» على جملة من ممارسات جماعة الحوثيين، التي طُفئت على أنها تخلُّ بالشراكة بينهما، وتُبقي الخلاف قائماً.

44. انظر: صالح مهاجماً الحوثيين: مرتزقة وتجار حروب، صحيفة الوطن البحرينية، في: 30/11/2017م، متوفر على الرابط التالي:

<https://alwatannews.net/Arab/article/746646>



محمد علي الحوثي

وكان من أبرز النقاط التي انتقدها «المؤتمر» على جماعة الحوثي: التعيين في مناصب سيادية مدنية وعسكرية، دون توافق، وبقاء اللجان الشعبية كقوة مستقلة موازية للجيش والشرطة، خارج الأطر الرسمية للدولة، وتدخل «اللجنة الثورية»، التابعة لجماعة الحوثي، و«المجلس السياسي» لـ (أنصار الله)، في قرارات «المجلس السياسي الأعلى» المشترك

بين جماعة الحوثي وحزب «المؤتمر»، وفي أعمال موظفي سلطات الدولة، وقيادة العملية التربوية والتعليمية وفق رؤى أحادية الجانب، وتسخير الإعلام الرسمي للتعبير عن (أنصار الله) دون حلفائهم، وتوجيه العائدات المالية للدولة إلى غير أوعيتها الرسمية. في حين أنهمت الجماعة «المؤتمر» بإثارة مشكلة تأخر صرف رواتب وأجور الموظفين (المتوقفة منذ عام 2016م)، للابتزاز السياسي، وتكوين معسكرات تجنيد وتدريب للمقاتلين خارج سيطرة وزارة الدفاع، وفتح قنوات اتصال سرية مع بعض دول التحالف.⁴⁵

- إنهاء الشراكة وتصفية «صالح»:

تمكنت جماعة الحوثي من التخلّص من «صالح»، وإخماد انتفاضته التي دعا إليها، في غضون ثلاثة أيام فقط، (2-4) ديسمبر 2017م، تعرّضت فيها قيادة الصّف الأول لـ «المؤتمر» -الموالين لـ «صالح»- للتصفية، والاعتقال، والإقامة الجبرية، من قبل جماعة الحوثي، في العاصمة صنعاء والمحافظات الخاضعة لهم.

45. انظر: تحالف صالح والحوثي: تسويات ظرفية وتصدمات بنيوية، الجزيرة نت، في: 20/11/2017م، متوفر على الرابط التالي:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/11/171120104744686.html>

وتضاربت الأنباء عن حجم التصفيات التي قامت بها جماعة الحوثي ضد قيادات وعناصر «المؤتمر»؛ ففي حين أفادت مصادر إعلامية بأن أكثر من (242) قياديًا من حزب «المؤتمر»، عسكريين وأمنيين، تعرضوا للتصفية من قبل مسلحي الحوثي، خلال اليومين التي أعقبت مقتل «صالح».



خالد اليماني

أكد مندوب اليمن السابق في الأمم المتحدة، السفير خالد اليماني، إعدام الآلاف، خلال الخامس والسادس من ديسمبر، على يد جماعة الحوثي، كما كشف المبعوث الأممي السابق، إسماعيل ولد الشيخ، خلال جلسة مغلقة لمجلس الأمن، في كلمة له، عن عمليات تصفية جرت على يد جماعة الحوثي لأعضاء المؤتمر في صنعاء.⁴⁶

لقد شكّل تحالف «صالح» مع جماعة الحوثي نقطة التقاء مؤقتة، وليس شراكة سياسية طويلة الأمد؛ فكان تحالفًا تعزوه الثقة المتبادلة بين طرفيه، اللذين تقاتلا على مدى ست سنوات سابقة. وبعد تدخل «التحالف العربي» طفحت الخلافات بين حليفي المرحلة على سطح الواقع، لأن الحوثيين لم يكونوا يثقون بمؤسسات الدولة حيث يتمتع «صالح» بنفوذ قوي فيها، لذا أصبح الحوثيون يديرون شؤونهم من خلال أفراد موالين لهم، ضمن تنافس محموم على الأموال والسلطة، سعيًا منهم للاستحواذ على زمام الأمور.⁴⁷

46. انظر: المؤتمر الشعبي العام تركة الرجل المريض، المرصد بوست، في: 9/12/2017م، متوفر على الرابط التالي:

<https://almarsdpost.com/post200.html>

47. انظر: رقصة علي عمّاش الأخيرة: رهانات خاطئة وانقسامات تتعمّق في اليمن، ميساء شجاع الدين، موقع مبادرة الإصلاح العربي، في: 12/12/2017م، متوفر على الرابط التالي:

<https://shortest.link/8SDV>

لقد كان تحالف الطرفين قائماً على أهداف تكتيكية مرحلية، تختلف من طرف إلى آخر، ولم تجمع بينهما أي أهداف وطنية خارج الحسابات الضيقة الخاصة بكل طرف. كما أن تاريخ الصراع الدامي بين طرفي التحالف الممتدة لسنتي حروب (2004م-2010م)، والذي أدى لمقتل مؤسس جماعة الحوثيين، حسين الحوثي، على يد قوات نظام «صالح»، ذلك التاريخ بما حمله من نزعة ثأرية بقي محفوراً وحاضراً على الدوام في ذاكرة الحوثيين، ولم تكن نشأتهم العقدية وطبيعتهم الانتقامية لتساعدهم على نسيانه.

على الجانب السياسي، فإن أيديولوجيا جماعة الحوثيين -التي عرضنا لها بداية هذه الورقة- تأبى عليهم قبول الشراكة السياسية، وتعتبر الحكم حقاً حصرياً بهذه السلالة الطائفية طبقاً لنظريتها الخاصة في (الولاية) و(الاصطفاء)، وهي وفقاً لذلك ترفض مزاحمة الآخرين لها في السلطة، وإن كانوا من فتح لها الأبواب. وكان الرئيس السابق «صالح» آخر العوائق أمام امتلاكهم الكامل للسلطة، وهو ما تطلب إزاحته من طريق الجماعة كي تتفرغ لبناء سلطتها الخاصة، وفق نظريتها السياسية في الحكم.

بالنسبة لـ«صالح»، فقد تمادى في ثقته بقدراته وبأجهزة الدولة العميقة التي كان يمسك بها، إضافة إلى ثقته بالطوق القبلي المحيط بالعاصمة صنعاء، والمعدّ أساساً لحمايتها في الظروف الحرجة؛ لكنه ربما لم يكن قد أدرك بعد حجم الاختراق الحوثي لأجهزته الخاصة والمقرّبة منه، والتي كانت جميعها قد صارت مكشوفة للحوثيين، أما الطوق القبلي المحيط بالعاصمة صنعاء فقد عمل الحوثيون من وقت مبكر على احتوائه رغماً ورهباً.



ساعدت خبرتهم المتوارثة في التعامل مع القبائل في تحييدها أو شرائها وتطويعها، من ذلك استباقهم تشكيل ما يُسمّى بـ«مجلس التّلاحم القبلي»⁴⁸، والذي شكّله نهاية العام 2012م، وعملوا من خلاله على فرض سيطرتهم على

القبيلة وترويضها وتسخيرها لخدمة أهدافهم الطائفية. واستكملوا تلك المهمة بتقييد القبيلة بما أسموه «وثيقة الشرف القبلي»⁴⁹، المعلنة عام 2015م، ليتمّ لهم بذلك إحكام قبضتهم على المشايخ والقبائل، وتطويعهم جميعاً.

ثانياً: شراكة جماعة الحوثي مع «المؤتمر» بعد مقتل «صالح»:

من نافلة القول أنّ حزب «المؤتمر» لم يكن راضٍ عن تحالف «صالح» مع الحوثيين، ومارست شخصيات قيادية في الحزب ضغوطاً كبيرة على «صالح» للانسحاب من «المجلس السياسي الأعلى» والحكومة الانقلابية. وكان «المؤتمر»، طيلة وجود «صالح»، يتجنّب الظهور في موقف الحليف للحوثيين، مكتفياً بموقف «صالح» باعتبار تحالفه معهم موقفاً شخصياً يعنيه وحده.

48. انظر: إشهار مجلس التّلاحم القبلي الشعبي لأبناء اليمن، موقع يمرس، في: 28/12/2012م، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.yemeress.com/algomhoriah/46634>

49. انظر: بنود وثيقة الشرف القبلي التي قامت القبائل اليمنية بالتوقيع عليها لترسيخ المبادئ والثوابت الوطنية، المسيرة نيوز، في: 4/3/2019م، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.almasirahnews.com/38021>



أمين أبو راس

وكان «المؤتمر» يعني جيّدًا دوافع الرّئيس السابق للتّحالف مع جماعة الحوثي، ورغبته الجامحة للانتقام من خصومه السّياسيين، وإن بورقة الحوثيين التي كانت الورقة المتاحة أمامه. وقد ساهم في هذا التّوجّه أن «المؤتمر» - من حيث المبدأ- أقرب إلى أن يكون حزبًا عائليًا منه إلى مؤسّسة حزبية ذات قواعد وأعراف سياسية مرعية، فقد ظلّ «المؤتمر» منذ تأسيسه (حزب الرّئيس)، وتلك السّمة المميّزة له حالت دون اعتراضه أو وقوفه ضد رغبات «صالح».

في المقابل لا يمكن إنكار دور «المؤتمر» - كحزب وطني، جمهوري الانتماء- في إنجاز الوحدة اليمنية، والتي تُعدُّ أحد أهمّ وأكبر إنجازاته على الإطلاق، وموضع فخر واعتزاز له؛ لذا لم يرغب الحزب -على الأرجح- في أن يتلخّخ تاريخه الذي يتباهى به بوضع يده في أيدي «الإماميين الجدد»، الذين يدرك جيّدًا دورهم في العمل على تقويض الجمهورية، لذلك سارع الحزب عشية سقوط العاصمة بيد الحوثيين إلى اتّهام الرّئيس «هادي» بالتواطؤ معهم، وتسهيل هُمّتهم؛ مُستبعدًا في الوقت نفسه إمكان التّحالف معهم؛ بيد أنّه ذهب ورائهم وقتذاك إرضاء لـ«صالح».

تاليًا، ذهب «المؤتمر»، بعد مقتل رئيسه «صالح» على أيدي جماعة الحوثي، للإبقاء على تحالفه مع الحوثيين، إذ لم يُظهر أي انفكك عنهم، أو تراجع عن تحالفه معهم. وثمة أسباب عديدة تفسّر بعضًا من دوافع الحزب للإبقاء على تحالفه قائمًا مع الحوثيين رغم أن «صالحًا» -نفسه- كان قد أعلن الثورة عليهم، ودفع حياته ثمناً لموقفه الجديد هذا.

من بين تلك الأسباب، انقسام حزب «المؤتمر» بعد مقتل رئيسه إلى عدّة أجنحة تتجاذبها أطراف داخلية وخارجية. فبحسب القيادي في الحزب، الدكتور عادل الشجاع، فإن قيادات الصفّ الأمامي لـ«المؤتمر» توزعت على ثلاثة محاور: المحور الأول محور «الشرعية»، والمحور الثاني محور القيادات المصنّعة بأيدٍ من خارج الحزب، والمحور الثالث الذي يراوح بين الطرفين⁵⁰.

وبشكل أكثر وضوحًا، هناك أربعة محاور: محور صنعاء (المتحالف مع الحوثيين)، ومحور الرياض الموالي لـ«الشرعية»، ومحور أبو ظبي الذي تقوده عائلة «صالح»، ومحور القاهرة الأكثر استقلالية ورفضًا لتلك الولاءات، ومن أهم رموز هذا المحور الدكتور «عادل الشجاع» نفسه.

انقسام الحزب وتشوّته، وتعدّد ولاءاته، وغياب مصدر القرار المعبر عن وحدة الحزب، ساهم إلى حدّ كبير في ارتداء قيادات محور صنعاء في حزن الحوثيين باعتباره خيار الضرورة، في الوقت الذي لا يزال الحوثيون بحاجة إلى شريك سياسي كي لا يجدوا أنفسهم وحيدين في مواجهة «التحالف العربي»، وحتّى لا يعطوا مناوئي الجماعة ذريعة لانتقامهم بالتفرد والإقصاء.

50. انظر: كيف بدت قيادات المؤتمر بعد مقتل الزعيم؟، عادل الشجاع، من صفحته على فيسبوك، في: 8/3/2018م، متوفر على الرابط التالي:

<https://shortest.link/9qvR>

فقد «المؤتمر» عناصر قوته التي ظل يراكمها طيلة ثلاثة عقود لصالح الحوثيين الذين ورثوا تلك القوة كجزء من منظومة «صالح» وتركته، وأخذوا يتعاطون مع «المؤتمر» في مناطق سيطرتهم وكأئنه جزء من غنائمهم، أو تركة خاصة مستحقة لهم ضمن تركة «صالح» الكبيرة التي تركها لهم، والمتمثلة في الدولة نفسها، بجيشها ومعسكراتها وسلاحها ومؤسساتها، ونتيجة لصيرورة «المؤتمر» حزباً بلا مخالب فقد رضي من الغنيمة بالإياب.



يبقى احتمال وقوع جزء كبير من تركة «صالح» المعلوماتية الحساسة ذات الصلة بقيادات حزبه، بأيدي الحوثيين الذين من المتوقع أن يعمدوا إلى استخدامها في ممارسة الضغوط على من يشاؤون من قيادات الدولة والحزب للسير معهم، لا كشركاء حقيقيين، ولكن لدواعي تسويق سلطة الجماعة في إطار الشراكة الوطنية التي يروجون لها.

علاوة على ذلك، من المرجح أن يكون للأطراف الخارجية، الإقليمية والدولية، دور غير معلن في إتمام تحالف الطرفين لتحقيق غايتين؛ الأولى الحفاظ على كيان «المؤتمر» وعدم السماح بذوبانه أو انتهاء دوره السياسي عبر تجنب الصدام بينه وبين الحوثيين، وإدخاره لأدوار مقبلة، والثانية دعم سلطة جماعة الحوثي بشكل غير مباشر كمعادل موضوعي للسلطة «الشرعية»، لتستمر تلك الأطراف بإدارة أوراق اللعبة السياسية في اليمن، والتحكم بمساراتها، وفقاً لمصالحها.

أي أن تحالف (الحوثي- المؤتمر) يأتي ضمن موافقة ورضا الأطراف الخارجية التي ما تزال ترى في «المؤتمر» أفضل الخيارات المتاحة على الساحة اليمنية؛ وهذا ما يُفسّر عدم تعرّض «المؤتمر» لأي انتقادات خارجية بشأن استمرار علاقته بالحوثيين، وعدم مطالبة تلك الأطراف لـ«المؤتمر» بفضّ شراكته مع سلطة الانقلاب.

المؤتمر.. قيادة جديدة وشراكة غائبة:

في 7 يناير 2018م، أعلنت اللجنة العامة لحزب «المؤتمر الشعبي العام» عن تعيين رئيس جديد للحزب، بعد مرور نحو شهر على مقتل رئيس الحزب السابق، علي عبدالله صالح، على يد مسلحي الحوثي. وقالت اللجنة العامة للحزب: إنها كلّفت بالإجماع «صادق أمين أبو راس» ليكون رئيساً للحزب، خلفاً للرئيس السابق له⁵¹.

وأشارت اللجنة إلى أن هذا التّكليف جاء بموجب المادة (29) من النظام الداخلي للحزب. ودعت إلى ضرورة الإسراع لتطبيع الحياة العامة، واستكمال عملية الإفراج عن الموقوفين والمحتجزين من قيادات الحزب، مدنيّين وعسكريّين، وتسليم ممتلكات ومقرّات «المؤتمر»، وفي مقدمتها المؤسّسات الإعلامية، والإفراج عن أموال «المؤتمر». كما دعت إلى سرعة الإفراج عن أبناء وأقارب الرئيس السابق «صالح»⁵².

51. انظر: اليمن: حزب المؤتمر الشعبي يختار زعيماً جديداً خلفاً لعلي عبدالله صالح، موقع دي. دبليو. في: 7/1/2018م، متوفر على الرابط التالي:

<https://shortest.link/8-3F>

52. لم يجرؤ قادة «المؤتمر» بمطالبة شركائهم بالإفراج عن جثمان «صالح»، أو حتّى معرفة مكان احتجازه، ناهيك عن المطالبة بردّ اعتبار لـ«المؤتمر»، أو الاعتذار عن مقتل الرئيس «صالح».

وأكدت اللجنة على انفتاحها مع كل القوى السياسية، داعية إلى «مصالحة وطنية شاملة لا تستثني أحداً، وبما يسهم في تجاوز اليمنيين لمشاكلهم وخلافاتهم عبر الحوار، وتقديم التنازلات لبعضهم البعض، بعيداً عن أي تدخلات خارجية»⁵³.



يحيى علي الراعي

حسين حازب

جلال الرويشان

وأعلن حزب المؤتمر، في بيان تنصيب رئيسه الجديد، أنه سيظل رافضاً ومقاوفاً لـ«العدوان والحصار الذي استهدف اليمن، منذ 26 مارس 2015م»، كما أكد وقوفه «بكل قوة خلف اللجان الشعبية المسلحة [الحوثية] والمتطوعين»، في قرار مخالف للدعوة التي أطلقها «صالح» لكل اليمنيين للانتفاضة ضدهم.⁵⁴

لقد أخذت اللجنة العامة لحزب «المؤتمر»، في إعلانها المذكور سابقاً، عن مطالب «المؤتمر» الذي يسعى الحزب لتحقيقها⁵⁵، وهي:

- الدعوة إلى مصالحة وطنية شاملة.
- تقديم تنازلات بعيداً عن التدخلات الخارجية.
- الوقف خلف اللجان الشعبية [الحوثية].
- رفض ومقاومة العدوان.

53. المرجع السابق نفسه.

54. انظر: تشطي حزب المؤتمر إلى أكثر من نسخة قبل حلول أربعينية مؤسسه صالح، موقع المصدر أونلاين، في: ٢٠١٨/١/٨م، متوفر على الرابط التالي:

<https://almasdaronline.com/article/96458>

55. انظر: حزب المؤتمر الشعبي يختار زعيماً جديداً خلفاً لعلي عبدالله صالح، موقع دي. دبليو، مرجع سابق.

- الدَّعوة للإفراج عن أبناء وأقارب الرِّئيس «صالح».
- الدَّعوة للإفراج عن ممتلكات الحزب، وإطلاق الموقوفين من قيادات وكوادر الحزب.

وعند التأمّل في مضمون هذه النقاط نجدّها مطالب تشير إلى أيّ مدى تبلغ معاناة «المؤتمر» من شريكه السّياسي «جماعة الحوثيين»، رغم ما يقدّمه «المؤتمر» لهذا الشريك من غطاء دستوري ودعم سياسي وسند اجتماعي.

لقد تمكّن الحوثيون، الذين يسيطرون على العاصمة صنعاء، من دعم تنصيب قيادة جديدة (مؤقتة) للحزب في صنعاء، وانتزعوا منها موقفًا مناوئًا لـ«التحالف»، بقيادة السعودية والإمارات، ومخالفًا للموقف الذي أعلنه «صالح» قبل يومين من مقتله، بالدَّعوة إلى «الانتفاضة» ضدّ الحوثيين.⁵⁶

في المقابل، أعلنت قيادات مؤتمرية موالية لـ«الشريعة» -أو ما يمكن تسميته محور الرّياض- بأنّ قادة «المؤتمر» في صنعاء بحكم «الأمر»، ووصفت الاجتماع بأنه محاولة لإجبار «بعض قياداته على الخضوع والرّضوخ وقبول الاستسلام لسياسة الحوثيين بالقهر والقوّة، والتهديد بالتصفية والمعتقلات، في حالة رفضت بعض القيادات الأسيرة في صنعاء قبول الاستتباع والإخضاع والإذلال، وإجبارهم على تمرير سياسات الاستهداف والقتل وجرائم السّطو والهدم الحوثية، وتحويلهم إلى غطاء سياسي يهدف إلى شرعنة مشروعهم الإيراني الذي يهدّد عروبة اليمن واستقلاله وإبعاده عن محيطه العربي وأشقائه في دول الخليج»⁵⁷.

56. انظر: المؤتمر اليمني ينقسم رسميًا: رئيس جديد بإشراف الحوثيين، العربي الجديد، في: 8/1/2018م، متوفر على الرابط التالي:

<https://shortest.link/8-2r>

57. المرجع السابق نفسه.



سلطان البركاني



أحمد بن دغر

ويصحُّ القول إنَّ حزب المؤتمر -محور صنعاء، بقيادته الجديدة، تحالف مع الشريك الخطأ في التوقيت الخطأ، لكنه كان مجبراً على ذلك، لأسباب داخلية وخارجية عديدة. وهو شريك بلا شراكة،

وهذا ما جاء على لسان رئيس الحزب، «أبو راس»، في اجتماع اللجنة العامة لـ«المؤتمر» مع قيادات الحزب -الموجودين بمناطق سيطرة الحوثي، في مارس 2021م، حيث وصف فيه سلطة الحوثي بأنها «سلطة أمر واقع».

ونفى «أبو راس» وجود أيِّ شراكة بالسلطة مع جماعة الحوثي، مؤكداً بأنها تدير كلِّ مفاصل الدولة وحدها، وأنَّ التحالف الذي أُعلن معها سابقاً لتقاسم السلطة قد انتهى، وأنَّ وزراء «المؤتمر» مجرد ديكور في حكومة الحوثيين غير المعترف بها، ولا يملكون أيَّ قرار⁵⁸. وشكا «أبو راس» ممَّا وصفه بـ«الإرهاب الإعلامي» الذي تمارسه وسائل الإعلام الحوثية على الحزب، لافتاً إلى أنَّ ذلك أشدُّ وطأة من «الإرهاب العسكري» الذي تمكن مواجهته بالسلاح⁵⁹.

58. انظر: إعلام مليشيات الحوثيين يهاجم مؤتمر صنعاء عقب نفي أبو راس الشراكة معهم، موقع الخلاصة نت، في: 30/3/2021م، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.khlaasa.net/751857>

59. انظر: حرب باردة جديدة بين الحوثيين وحزب صالح، العربي الجديد، في: 29/8/2021م، متوفر على الرابط التالي:

<https://shortest.link/8-1Y>

بالرغم من ذلك، فإن «استمرار تحالف «المؤتمر» مع جماعة الحوثي على الرغم من إعلان رئيسه السابق فض الشراكة- يأتي في سياق «التماشي مع الواقع»، بحسب البرلمان والقيادي المؤتمري، عبدالرحمن معزب⁶⁰. والاستمرار بهذه الطريقة البعيدة عن تبني دعوة الرئيس السابق «صالح»، وعن اللوائح والأنظمة، سيؤدي إلى تساقط آلاف الشباب من عضوية «المؤتمر»؛ خاصة أولئك الذين يتطلعون إلى خطاب عصري فلهم، يفصل أسس المواجهة الحضارية مع جماعة التذلف الحوثية⁶¹.

في الواقع يمكن القول: إن «المؤتمر» -بنسخته الجديدة- مختطف بالكلية من قبل جماعة الحوثيين؛ وهي حالة نادرة في تاريخ العمل السياسي الحزبي في اليمن، وربما في المنطقة العربية عمومًا؛ فالحوثيون لم يكتفوا باختطاف الدولة اليمنية، واختطاف السلطة، بقوة السلاح، بل عمدوا كذلك إلى اختطاف حزب السلطة، وتسخيره بشكل مهين لخدمة مشروع سلافي عنصري تجسده عائلة الحوثيين.

وبالرغم من تمزق «المؤتمر» إلى أجنحة تتنازعه أطراف في الداخل والخارج، إلا أن جناح صنعاء المتحالف مع جماعة الحوثيين ظل أكثرها التصاقًا بالمشروعية السياسية، والأكثر تعبيرًا عن التنظيم الحزبي، وهو الجزء الأكبر والأهم من الحزب، والذي نجح الحوثيون في اختطافه؛ فيما اختطفت بقية الأطراف الأجزاء الصغيرة منه، والتي يعملون على نمائها.

60. انظر: المؤتمر الشعبي اليمني.. من صراع السلطة إلى صراع البقاء، خلود الحلافي، إندبندت عربية، في: 25/3/2021م، متوفر على الرابط التالي:

[/https://www.independentarabia.com/node/205591](https://www.independentarabia.com/node/205591)

61. عادل الشجاع، كيف بدت قيادات المؤتمر بعد مقتل الزعيم؟، مرجع سابق.

وقد حقق اختطاف «المؤتمر»، من قبل الحوثيين، للجماعة مكاسب عديدة، من بينها ما أكدّه نائب رئيس دائرة الشباب والطلاب بـ«المؤتمر»، سالم العولقي، بقوله: «المؤتمر تمّ اختطاف قراره في صنعاء من قبل سلطات الأمر الواقع هناك، ولديها محددات تجاه دور المؤتمر، وتقديرهم لأهمية هذا الدور»⁶²، ويقصد به:

1- دور «المؤتمر» في صنعاء في أن يكون إحدى أدوات القوة الناعمة لاحتواء قطاعات واسعة من المجتمع التي تنطوي تحت مظلتها، وهو ما يساعد على تعبئة المجتمع مع جماعة الحوثي.

2- توظيف فروع الحزب لمساندة الفعاليات التي تقيمها جماعة الحوثي، سواء من خلال البيانات الرسمية، أو الحشد المجتمعي، والحضور والمشاركة الفاعلة.

3- توظيف ثقل «المؤتمر» في المؤسسات الرسمية وسلطات الدولة الثلاث بصنعاء.

4- دور «المؤتمر» في الأتصال الدولي والتخاطب مع الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، وكل الجهات الدولية المعنية بالشأن اليمني.

5- تطويع «المؤتمر» كمؤسسة اعتبارية مدنية بشكل كامل، لإصدار بيانات ومواقف سياسية تتناغم مع موقف الجماعة، في كل محطة من محطات الصراع، حتى ولو كان ذلك يتنافى ويتناقض تمامًا وصراحة مع الموقف الذي تسبّب في أحداث ديسمبر (2017م)، والتي انتهت بمقتل رئيس الحزب.

62. المؤتمر الشعبي اليمني.. من صراع السلطة إلى صراع البقاء، خلود الحلالي، إندبندنت عربية، مرجع سابق.

الحوثيون واحتواء المؤتمر:

تعددت وسائل الحوثيين في احتواء «المؤتمر»، وتهميش دوره، ومصادرة قراره، وتحويله إلى مجرد دائرة تنظيمية من دوائر جماعة الحوثيين ومجلسها السياسي، ومن بين تلك الوسائل:

- **التحكم بقرارات الحزب:** كاشتراط الجماعة ضرورة عزل القيادات التي تم تصعيدها إلى مناصب قيادية، وعلى رأسها نجل الرئيس «صالح»، أحمد علي صالح، والمقيم في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عُيِّن نائباً لرئيس الحزب منذ مايو 2019م، وذلك باعتبار تلك القيادات موالية لـ«التحالف» السعودي الإماراتي. وكذلك استبعاد اسم «صالح» من قائمة الرؤساء الذين حكموا اليمن، باعتبار حضوره «تمجيذاً للخونة»⁶³.

- **اللجوء للتهديد كطريقة تعامل مع قيادات المؤتمر:** أفادت مصادر قيادية في الحزب بأن قيادات مؤتمرية تلقت تهديدات صريحة من قيادات جماعة الحوثيين بالقتل والسجن، ومصادرة الممتلكات، عندما أُصروا على استمرار قرار مقاطعة اجتماعات «المجلس السياسي الأعلى»، وجلسات «مجلس الثواب» ومجلسي الوزراء والشورى.⁶⁴

- **إقصاء المؤتمر من مؤسسات الدولة:** نفذ الحوثيون حملة لتطهير ما تبقى من العناصر الموالية لحزب «المؤتمر» من المؤسسات الحكومية، ترجمة لتوجيهات زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي، بضرورة تطهير المرافق الحكومية ممن وصفهم بـ«الخونة»⁶⁵.

63. انظر: حرب باردة جديدة بين الحوثيين وحزب صالح، العربي الجديد، مرجع سابق.

64. انظر: وعود حوثية تعيد «مؤتمر صنعاء» للشراكة في مؤسسات الانقلاب، صحيفة الشرق الأوسط، في: 28/10/2019م، متوفر على الرابط التالي:

<https://shortest.link/8Z-f>

65. حرب باردة جديدة بين الحوثيين وحزب صالح، العربي الجديد، مصدر سابق.

وقد قال عضو لجنة دائمة: لقد جرى طرد آلاف الموظفين الحكوميين، من الأعضاء والموالين للمؤتمر، واستبدلهم بحوثيين، أو تقليص صلاحياتهم من مؤسسات الدولة، فيما يدير الحوثيون كل شيء، ولم يحرك «بن حبتور» أو «أبو راس» ساكنًا، حتى أنهم لم يصدرُوا بيان إدانة.⁶⁶

- **استمرار الاعتقالات ومصادرة مقرّات المؤتمر:** أكدت مصادر في «المؤتمر» أنّ المئات من عناصره لا يزالون في سجون جماعة الحوثي، منذ مقتل «صالح» في ديسمبر 2017م؛ كما لا تزال أغلب مقرّات الحزب وممتلكاته ووسائل إعلامه وحساباته المصرفية خاضعة للجماعة، في صنعاء وغيرها من المحافظات الأخرى الخاضعة لسيطرتها.⁶⁷

- **فصل غير المرغوب بهم من عضوية المؤتمر:** حسب ما أورده موقع «المؤتمر نت»، الناطق باسم الحزب، فإنّ «المؤتمر» أقرّ فصل (31) قياديًا، بينهم رئيس مجلس النواب، سلطان البركاني، وأنهم بمساندة «العدوان».⁶⁸

66. انظر: في ذكرى تأسيسه.. كيف يبدو وضع المؤتمر الشعبي العام في مناطق الحوثيين؟، يمن مونيتور، في: 24/8/2021م، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/59156>

67. انظر: وعود حوثية تعيد «مؤتمر صنعاء» للشراكة في مؤسسات الانقلاب، صحيفة الشرق الأوسط، مصدر سابق.

68. انظر: مؤتمر صنعاء يفصل 31 قياديًا من عضوية الحزب بسبب تأييدهم للتحالف، الموقع بوست، في: 9/4/2020م، متوفر على الرابط التالي:

<https://almawqeaqpost.net/news/49486>

- **تصعيد الموالين للجماعة ضمن هيئات الحزب القيادية:** فرضت جماعة الحوثي في صنعاء على قيادات حزب «المؤتمر» -محور صنعاء- تنصيب عدد من الموالين لها ضمن القيادات العليا للحزب (المكتب السياسي)، في إجراء نُددت به قيادات «المؤتمر» في الخارج، وعدّته «خيانة» للحزب ولزعيمه الراحل، إلى جانب كونه يفتقد لـ«المشروعية».⁶⁹

- **إجبار الحزب على التماهي مع الجماعة وتبني خطها السياسي:** أكد «المؤتمر» -في بيان بمناسبة احتفاله بالذكرى (39) لتأسيسه- على وقوفه «ضدّ العدوان الظالم» و«الحصار الجائر» الذي يشنه «التحالف العربي»، كما أكد حرصه على وحدة الجبهة الداخلية بين مختلف القوى الوطنية المناهضة للعدوان، وفي مقدّماتهم (أنصار الله) [جماعة الحوثي]⁷⁰.

وفي بيان آخر للحزب -أصدره في فبراير 2022م- أعلن براءته ممن وصفهم بمنتحلي «صفة العضوية»، في الدّاخل والخارج، في إشارة ضمنية لعائلة الرّئيس «صالح»، والقيادات المحسوبة على جناحه؛ كما أشار إلى من وصفهم بـ«المرتزقة» و«العملاء» الموجودين في الخارج، والذين يجري استخدامهم من قبل «التحالف» ودوله لتحقيق أهدافه.

69. انظر: قيادات في المؤتمر الشعبي العام تؤكد بطلان تصعيد الموالين للمليشيا الحوثية إلى اللجنة العامة، الميثاق نيوز، في: 22/6/2018م، متوفر على الرابط التالي:

<https://almethaqnews.com/news5763.html>

70. انظر: حزب المؤتمر في العاصمة صنعاء يحدد ممثله الشرعي ويوجه رسالة إلى الحوثيين، بيروت، في: 24/8/2021م، متوفر على الرابط التالي:

[/https://hayrout.com/77009](https://hayrout.com/77009)

وشدّد البيان على العلاقة القوية والإستراتيجية الرابطة بين «المؤتمر» -محور صنعاء- وجماعة الحوثي، مؤكّداً أنّها «لن تتأثر بحملات وإساءات مرتزقة وعملاء العدوان، ولا ألعاب الخونة والمندسّين في الدّاخل، ذلك أنّ هذه العلاقة مرتبطة بقضية مقدّسة، هي الدّفاع عن اليمن وشعبه ووحدته وسيادته واستقلاله»، حسبما ورد في البيان⁷¹. وفي لقاء تنسيقي بين جماعة الحوثي وحزب «المؤتمر»، تحت شعار «تحصين الجبهة الداخلية وتعزيز الثّرك للصدّي للعدوان والحشد للجبهات»، لفت اللّقاء إلى أنّه لا يوجد خلاف بين «المؤتمر» و(أنصار الله)، وأنّ المرجفين في الدّاخل أو الخارج لن يؤثروا على هذه العلاقة⁷².

الخلاصة:

تمثّل الأيديولوجيا الحوثية المرتكزة على نظريتي (الولاية) و(الاصطفاء) المددّ الأساس لموقف جماعة الحوثي من الشراكة مع الآخر بصفة عامّة، ومن الشراكة مع حزب «المؤتمر الشعبي العام»، بصفة خاصّة. وجماعة الحوثي بالأساس جماعة إقصائية، طائفية المنشأ والفكر، لا تقبل التّعایش مع الآخر، ناهيك عن الشراكة معه، غير أنّ ظروف الحرب ألجأتها لتقديم نفسها في إطار من الشراكة «الضّورية» مع حزب «المؤتمر»، لدواعي توحيد جبهتها الداخلية فقط.

71. قال إن العلاقة مع الحوثيين إستراتيجية.. مؤتمر صنعاء يتبرأ من الجناح الموالي لعائلة صالح ومرضى النفوس في الدّاخل، المصدر أونلاين، في: 2022/2/6م، متوفر على الرابط التالي:

<https://almasdaronline.com/articles/245966>

72. لقاء تنسيقي بين أنصار الله والمؤتمر الشعبي يؤكّد الوقوف صفا واحدا في مواجهة العدوان، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، الخاضعة لسلطة جماعة الحوثي، في: 2022/9/2م، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.saba.ye/ar/news3174874.htm>

وهي تستغل شراكتها الصورية تلك مع «المؤتمر» لتسويق سلطتها الانقلابية، داخليًا وخارجيًا، تحت مفاهيم مضللة من الشراكة، وتستخدم «المؤتمر» كقوة ناعمة لاحتواء قطاعات واسعة من المجتمع تنطوي تحت مظلته، إضافة إلى توظيفه في الاتصال الدولي والتخاطب مع الأمم المتحدة، وغيرها من الهيئات الدولية.

وقد برهنت تجربة الشراكة السياسية بين جماعة الحوثي و«صالح»، ثم بين الجماعة وحزب «المؤتمر»، على استحالة التعايش مع الجماعة، لبناء نظام سياسي تعددي ديمقراطي، إلا من منطلق التبعية لها؛ وبالتالي فإن أي أفكار أو مشاريع سياسية تحاول الترويج للشراكة السياسية مع جماعة الحوثي، وإعادة بناء الدولة، وتقاسم السلطة معها، ستبوء بالفشل.

ولأن جماعة الحوثي كيان مليشاوي مسلح، ذو عقيدة عسكرية، يؤمن بالعنف طريقًا للوصول إلى السلطة، فهي ترفض التحول إلى حزب سياسي، منذ تأسيسها في تسعينيات القرن الماضي، وإشاعة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات، وهو ما يسقط كل فرص الشراكة السياسية معها.

وحيث تفرض الحرب استمرار شراكة جماعة الحوثي مع حزب «المؤتمر» ستبقى الشراكة صورية طالما بقيت الحرب، فيما لا توجد مؤشرات على قدرة «المؤتمر» على تقرير مصير تلك الشراكة التي يحتكر الحوثيون مصيرها، لكنهم محتاجون إليها في الوقت الراهن لمواجهة «مجلس القيادة الرئاسي» ذي الصبغة المؤتمرية؛ وعلى الأرجح سيعمدون لسوق «مؤتمر» صنعاء وتحريضه للنضدي لـ «مؤتمر» الرياض، الذي يقود «الشرعية» في الوقت الراهن، لخلق مواجهة سياسية بينهما تزيد من شقة التباعد بينهما، وتحول دون أي تقارب بين أجنحة «المؤتمر»، أو توحيدها تحت لافتة الحزب الكبيرة.



المخا
للدراستات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies



الجمهورية اليمنية - محافظة تعز - +967715605560
تركيا - إسطنبول - برج إسطنبول - +905318883336

WWW.MOKHACENTER.ORG

    @MOKHACENTER

